كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

الجامعة ودورها التنموي في مجتمع المعرفة

إعـداد

أ.د/عبد التواب عبد اللاه عبد التواب

أستاذ أصول التربية / المتفرغ

وعميد كلية التربية الأسبق

كلية التربية جامعة أسيوط

أ.د/ أحمد حسين عبد المعطى

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة أسيوط

أ / كريمة محمود شاكر

معلم علوم بمدرسة أنوار الحرامين الإعدادية المشتركة

﴿ المجلد الحادي والثلاثون – العدد الثاني – فبراير ٢٠١٥م ﴾

مقدمة:

يشهد المجتمع العالمي منذ أواخر القرن العشرين تحولا فى مفهوم رأس المال من مفهوم رأس المال المادي الذى ينصب على الأرض وعلى الموارد المالية إلى مفهوم رأس المال المعرفي، حيث أصبحت المعرفة تمثل القوة الفارقة بين الأمم المتقدمة والأخرى النامية إذا أصبحت الكفاءة التنافسية فى المجتمع و الاقتصاد العالمي اليوم تعتمد بصورة متزايدة على مستوى الاستخدام الكثيف للمعرفة داخل كل قطاع من قطاعات النشاط و العمل فى كل مجتمع، فمجتمعات المعرفة تؤلف بين مقاربات مختلفة كتلك التي تقترحها مفاهيم من قبيل مجتمع المعلومات والمجتمع الشبكي والاقتصادي المؤسس على المعرفة والمجتمعات المتعلمة ومجتمع ما بعد الحداثة ومع أنها تؤلف بين هذه المقاربات إلا أنها تبقى متميزة عنها لتقدم إمكانات جديدة للتنمية البشرية المستدامة للمجتمع.

فنحن فى حاجة للتدعيم من قبل التعليم العالي ليدعم استراتيجيات النمو المعرفى وذلك لأن التعلم له دور هام فى تطوير المجتمع وتنميته من خلال إسهام مؤسساته فى تخريج كوادر بشرية مدربة على العمل فى كافة المجالات و التخصصات المختلفة وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التي يناط بها مجموعة من الأهداف تندرج تحت ثلاث وظائف رئيسية هي التعليم وإعداد القوى البشرية و البحث العملي وخدمة المجتمع.

ففي ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة يمثل التعليم العالي أهمية كبيرة على صعيد تقدم المجتمعات ونموها، ليمكنها من خدمة المجتمع عن طريق الإسهام فى ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج من خلال تخصيص أماكن لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها مع الهيئات التدريسية لكي تتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها.

وهذا يتطلب تعاونا وثيقا بين الجامعة والمؤسسات الصناعية عبر قنوات اتصال ومسارات عمل واضحة ومحددة فى إطار إستراتيجية عامة للبحث والتطوير ومجتمع معرفي يتميز عن غيره بالاهتمام المتزايد ببناء القدرات وتنمية المهارات ويضع التعلم سواء من خلال الفعل أو من خلال الاستخدام حيث لا يعتمد أي مجال أو قطاع فى الواقع علي نموذج مفرد فى اكتساب المعرفة بل يعتمد علي نموذجين متكاملين الأول ابتكار المعرفة العلمية والثاني ما يعرف بالنموذج الإنساني الذى يعتمد على نموذج التعلم بالعمل أو التعلم المباشر فى موقع الممارسة ويعتمد إلى حد كبير علي الاستغلال الأمثل للفرص المقدمة من خلال التعلم بالعمل لخلق المعرفة وهذا يفرض إقامة جسور التواصل بين المؤسسات التعليمية ومواقع العمل والإنتاج حتى يكامل الطلاب بين النظرية والتطبيق ويجدوا فرص أفضل للتدريب واكتساب الخبرات العملية الواقعية كمجال لتنمية قدراتهم العلمية وكفرصة لتقييم ما يتعلمونه، وبطبيعة الحال هذا لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة بل يتعداه إلى ممارسة النشاطات الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية ومتابعة مشاكل الإنتاج فى حقل العمل الأمر الذي يحقق موارد مالية إضافية ويقلل من اعتمادها علي التمويل الخارجي ومن ناحية أخري لا تعني الجامعة أنها مؤسسة إنتاجية تتصرف كشركة تجارية بل لها أهداف تختلف عن أهداف الشركات التجارية حيث أن مهمتها الأساسية هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي مهمة يجب أن تصان حيث أنها تمثل نموذج مرن يحقق التوازن بين الوظائف الثلاث بعيداً عن المفهوم التقليدى للجامعة عن طريق الربط بين النظرية والتطبيق.

مشكلة الدراسة:

شهدت مؤسسات التعليم العالي تحولاً جذرياً فى القرن العشرين فى أدوارها التعليمية والبحثية استجابة لبعض المتغيرات الاقتصادية العالمية التي جعلتها مطالبة أكثر من أي وقت مضي بالاندماج فى آليات السوق القائمة علي أسس الاقتصاد الحر وغيرت من طبيعتها ليس فقط فى الإدارة والتعامل مع آليات السوق بل أيضاً فى توجهات البحث العملي والشركة مع المجتمع ومؤسساته واستحداث تخصصات جديدة .

والحرص علي تخرج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع هذه المستحدثات التي تقرض عدداً من التحديات التي ترتبط بالميزانيات المخصصة للإنفاق علي التعليم خاصة مع انخفاض حجم المعونات الدولية وتقليص دور الدولة اقتصادياً ويرتبط البعض الآخر بالسياسات الحاكمة لتطوير التعليم.

حيث أن التعليم بصفه عامة والتعليم الجامعي بصفه خاصة يواجه الكثير من التحديات التي غيرت مسار حركة التعليم الجامعي نظراً للشروط الجديدة التي فى فرضتها المنافسة العالمية علي كل الدول متمثلة فى تحدي النهوض بالتعليم.

ولتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع كذلك ظهور الثورة المعلوماتية وما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير فى تزايد هذه الفجوة ومنها اتصفت متطلبات مؤسسات التعليم العالي بحاجتها المستمرة والمتزايدة للموارد المالية فالدول فى المجتمعات النامية والمتقدمة علي حد سواء تواجه الكثير من الصعوبات فى توفير كافة الموارد المالية الضرورية بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي تتطلبها تشغيل مؤسسات التعليم العالي خاصة فى الدول التي تتبع سياسة التمويل الكامل للتعليم.

وعلي صعيد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توجد فرص الوصول السهل للمعرفة والمعلومات يقابلها تنامي الانقسام الرقمي داخل الأمم وعلي صعيد سوق العمل العالمية توجد إمكانية الوصول السهل للخبرة والمهارات والمعرفة فى المهن يقابلها تنامي هجرة العقول وفقدان رأس المال البشري المتقدم وعلي صعيد التغيرات الاجتماعية والسياسية توجد بيئة إيجابية للإصلاح يقابلها تنامي عدم الاستقرار السياسي وفقدان الموارد البشرية وبهذا تجد مؤسسات التعليم العالي نفسها فى أزمة تتمثل فى مقدار الثقة فى كفايتها الداخلية والخارجية وضعف قدراتها علي تلبية الطلب الاجتماعي خاصة فى الوقت الذي تبرز فيه مشكلات إنتاج وتوزيع المعرفة التي تتسم بالتسارع وهذه المؤسسات تتسم بالنمطية والبطء الذي لا يجعلها تقوم بوظائفها فى البحث العلمي وخدمة المجتمع وتلبية احتياجات السوق التنافسى.

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة فى السؤال الآتى: ما الدور التنموى للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ؟

أهداف الدراسة :

فى ضوء ما سبق تهدف الدراسة الحالية للتعرف على :

١ – الدور التنموى للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

٢ – رصد الواقع الحالى للدور التنموى للجامعة من خلال المراكز العملية البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

٣ – التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل الدور التنموي للجامعة فى ضوء مجتمع المعرفة.

أهمية الدراسة :

- **تكمن أهمية الدراسة فى كون المعرفة قوة يلزم تطبيقها فى كل المجالات حتى لا تزايد الفجوة بين المجتمع المصري والبلدان المتقدمة وعدم تزايد الشروخ المعرفية والرقمية والثقافية التعليمية بين مصر والبلدان المتقدمة مما يعرضها لمزيد من التهميش والتبعية.**
- **تمثل ضرورة اقتصادية لزيادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية من خلال ربط منظومة الصناعة والإنتاج بمنظومة البحث العلمي والتطوير .**
- **كما أنها ضرورة ثقافية تمثل بمثابة دعوة للاستثمار الثقافي وضرورة سياسية تدعو لإعادة تشكيل الرؤية السياسية من مقومات المال إلى مقومات المال الاجتماعى والمعرفى.**
- **توضح أهمية مرحلة التعليم العالي التي تمثل خط الإنتاج المتقدم للبشر والعلاقة المرتبطة بطبيعة المجتمع الذي يعد له هؤلاء البشر وطرق تفكير إعدادهم لذلك نجد ضرورة ملحة لإعادة النظر فى أدوار ووظائف التعليم العالي للوفاء بمطالب المجتمع وتقديم رؤية تستفيد منها منظومة التعليم العالى والبحث العالمى.**

- كما تأتى أهمية هذه الدراسة من قدرتها على تحقيق أهدافها لما ذلك من أهمية فى توضيح فلسفة الجامعة التى يجب أن تستمد من فلسفة مجتمعها وعن حاجاته وخططه التنموية الوطنية لذا تبرز أهمية هذه الدراسة فى كونها تبرز أوجه القصور فى إدارة الجامعة وعامليها ولتجاوزها مستقبلا كما تضع يدها على نقاط القوة أن وجدت فى إدارة الجامعة لوظائفها بهدف تعزيزها والاستمرار فيها.

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة لإجابة عن التساؤلات التالية :

١ – ما المقصود بمجتمع المعرفة، أهدافه، أهميته، متطلباته ؟

٢ – ما الدور التنموي للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ؟

٣ – ما الواقع الحالي للدور التنموى للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ؟

٤ – ما التصور المقترح لارتقاء بالدور التنموي للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية :

حدود موضوعية:

- الدراسة الحالية لدراسة الدور التنموى للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من خلال التعرف علي الخدمات الاستثمارية التي تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص والمراكز العلمية والبحثية فيما يتعلق بتسويق الخدمات التعليمية .

حدود مكانية:

- تنطبق الدراسة الحالية علي بعض الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط للتعرف علي البعد الاستثمارى لها.

حدود بشرية – حدود زمانية:

- **تطبق أدوات الدراسة علي عينة ممثلة من الخبراء وأعضاء هيئة التدريس المشاركين فى وحدات ذات الطابع الخاص للتعرف علي الدور التنموي للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.**

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفى التحليلى بهدف رصد خصائص ومتطلبات مجتمع المعرفة والتعرف على الدور التنموى للجامعة فى عصر المعرفة.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية الاستبيان كأداة لرصد الواقع الحالي للبعد التنموى للجامعة فى جامعة أسيوط فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة هذا وقد تم إعداد الاستبيانات فى ضوء الخطوات المنهجية والعلمية لإعداد الاستبيان.

المصطلحات الإجرائية للدراسة:

- مجتمع المعرفة :

هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً علي نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعي من اقتصاد ومجتمع مدني وسياسة.

- الدور التنموى للجامعة :

هو معيار اجتماعى مرتبط بوضع اجتماعى معين يحدد من خلاله أسلوب العمل داخل الجامعة باعتبارها مركز للتعليم والبحوث العلمية ونشر المعرفة وخدمة المجتمع وإنماء حب العمل والابتكار والإبداع لتحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين الجامعة والمجتمع والعمل على توطين التكنولوجيا لخدمة الوطن.

تنظيم فصول الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم تنظيم فصول الدراسة على النحو التالى:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:

تناول الفصل عرض الإطار العام للدراسة ويتضمن مقدمة الدراسة مشكلة الدراسة – تساؤلات الدراسة – أهداف الدراسة – أهمية الدراسة – منهج الدراسة – حدود الدراسة – أدوات الدراسة – مصطلحات الدراسة – خطوات السير فى الدراسة – الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية – التعليق علي الدراسات السابقة .

الفصل الثانى: مجتمع المعرفة (مقوماته ومتطلباته):

وللإجابة عن التساؤل الأول تخصص الباحثة الفصل الثاني لكي تستعرض مفهوم مجتمع المعرفة ، أهدافه ، أهميته ، متطلباته .

الفصل الثالث: الدور التنموى للجامعة (الأسس والتوجهات):

وللإجابة عن التساؤل الثاني تخصص الباحثة الفصل الثالث لتوضيح الدور التنموي للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة .

الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية:

وللإجابة عن التساؤل الثالث تخصص الباحثة الفصل الرابع الذى تناول إجراءات الدراسة الميدانية من حيث عينة الدراسة وأدواتها والأساليب الإحصائية التى اتبعت فى معالجة بيانات الدراسة.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

تناول الفصل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها فى ضوء الإطار النظرى للدراسة وجاء هذا الفصل ليكمل صورة الواقع الذى تم عرضه فى الفصلين الثانى والثالث من الدراسة وذلك بهدف الإجابة عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة.

الفصل السادس: خلاصة النتائج والتصور المقترح وتوصيات الدراسة:

فى هذا الفصل تتناول الباحثة خلاصة النتائج التى أسفرت عنها الدراسة الميدانية وكذلك التصور المقترح للارتقاء بالدور التنموى للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

الاطار النظري للدراسة :

مفهوم مجتمع المعرفة:

يستعمل مفهوم مجتمع المعرفة Knowledge Society أو K-Society للإشارة إلى المجتمعات الصناعية المتقدمة التى تعتمد أكثر فأكثر على المعرفة فى اقتصاداتها وفى إدارتها وفى صنع مستقبلها بدلا من الاعتماد على شئ آخر ممثلا بالعادات أو التقاليد أو الثقافة أو الحكمة الشخصية أو الإلهام أو النباهة ومن هنا فإن تأكيد "الصفة المعرفية على المجتمع" ليصبح مجتمع معرفة تعنى بالضرورة إننا أخذنا نشهد تصاعد مقدرته الإنتاجية بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا ولأن الانجازات العلمية والتكنولوجيا أخذت تتقدم فى العقود الماضية بخطوات سريعة بل أخذنا نشهد قفزات وثورات علمية وتكنولوجية متلاحقة فإن الإنتاج السلعى والخدمى والمعرفى القائم على هذا العلم وتلك التكنولوجيا أصبح يشهد بنفس الكيفية قفزات بل وثورات هائلة نكاد نلمسها فى كل منحى من مناحى الحياة فى المركبات الفضائية وغزو الفضاء، وفى اقتحام أعماق البحار وفى أنظمة الحاسوب والاتصالات تماما كما فى الطب وفى هندسة المواد وصولا إلى التكنولوجيا الميكروية والنانوية Micro and Nano Technology حيث يلتقى العلم والتكنولوجيا والإنتاج على المستوى الجزيئى للمادة، إزاء كل ذلك فإن مجتمع المعرفة الحديث هو المجتمع الذى يستطيع أن يتعامل ويتفاعل وينتج ويشارك ويساهم ويبدع فى كل هذا أو أجزاء منه أما المجتمعات التى لا تستطيع إمكاناتها المعرفية أن تصل إلى المستوى المتقدم فإنها بالضرورة هى المجتمعات التى لا تستطيع أن تصل بإنتاجها الاقتصادى من سلع وخدمات إلى المستوى المتقدم وبالتالى هى المجتمعات النامية أو الأقل نموا حسب حجم الفجوة المعرفية وما ينجم عنها من فجوات حضارية مختلة ولأن الإنتاج المتقدم والمعرفة

المتقدمة لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال مجتمع قادر على توفير البيئة المناسبة لهذا النوع من الإنتاج ومن المعرفة، وهذه البيئة تشمل مفردات اقتصادية واجتماعية وعلمية وإدارية وتكنولوجية وفكرية وثقافية متعددة ومتداخلة فإن الربط بين التنمية أو النمو الاقتصادى الاجتماعى وبين المعرفة يصبح واضحا ومباشرا، وهذا ما يدفع الباحثين وخبراء التنمية سواء فى الأمم المتحدة أو اليونسكو أو غيرها من المؤسسات الدولية لأن تربط ربطا قاطعا ومحكما بين المعرفة وبين التنمية إلى حد كبير ما بين المعرفة والتقدم، إن المعرفة شرط أساسى وجوهرى للنهوض والتقدم فى إطار الحاضر والمستقبل وإن يكن ليس هو الشرط الوحيد والكافى لذلك.[1]

وقد أشار (محمد فتحى عبد الهادى) إلى ثلاث رؤى لمجتمع المعرفة وهى:

١ – رؤية أوروبية يمثلها العالم الاجتماعى (Jan Miles) وهى تركز على أن الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما لها من تأثيرات هى التى تشكل مجتمع المعرفة.

٢ – الرؤية الثانية: وهى رؤية يابانية يمثلها عالم الاتصالات اليابانية (جوهو كاشكاى) Joho Kashakai فهى تركز على أن تدفق أو انسياب المعلومات بكميات هائلة عبر كل الوسائل فى المجتمع هو الذى يشكل مجتمع المعرفة.

٣ – الرؤية الثالثة: وهى رؤية أمريكية يمثلها عالم الاقتصاد الأمريكى (فرينز مالكوب) على أن نسبة متزايدة من الناتج القومى الكلى للدولة تأتى من إنتاج المعرفة ومن ثم فقد أضافت الاقتصاديات الحديثة قطاعا جديدا هو اقتصاد المعرفة.

(1) سعد زناد درويش، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمى الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ١٢ ، ١٤ أيار ، ٢٠٠٣م، ص١ : ٧.

ومجتمع المعرفة هو مجتمع الذى يعتمد فى تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال أى أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية تلك التى تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة بالمعلومات التى تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات وتجهيزها ومعالجتها ونشرها وتوزيعها وتسويقها.(٢)

فمجتمع المعرفة مفهوم يركز على التحول من مرحلة الصناعة إلى مرحلة ما بعد الصناعة حيث تصبح المعرفة والمعلومات فى شتى صورها هى القوة المسيطرة والحاكمة للمجتمع فهو مجتمع يعتمد بصفة أساسية على المعلومات الوفيرة كمورد استثمارى وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومى وكمجال للقوى العاملة مستغلا فى ذلك كافة إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتميز هذا المجتمع بأن الوسيط التكنولوجى للمعرفة هو الشاشة بأنواعها ممثلة فى التليفزيون والكمبيوتر والإنترنت.

ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣م أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذى تتحقق فيه مجموعة من المتغيرات أهمها نشر المعرفة من خلال مجموعة من الآليات فى مقدمتها التعليم الجيد والتدريب المناسب والإعلام الهادف وشبكات المعلومات المختلفة أتاحتها للجميع ومن هذه المتغيرات أيضا استيعاب المعرفة وتوظيفها بما يخدم الإنسان والمجتمع.

وأن المعرفة تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار أو مجمل البنى الرمزية التى يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع فى سياق دلالى وتاريخى محدد وتوجه السلوك البشرى فرديا ومؤسسيا فى مجالات النشاط الإنسانى كافة.

لقد حصر التقرير مجتمع المعرفة بالقول "يطلق مجتمع المعرفة على الطور الراهن والأحدث من مسيرة التقدم البشرى ويمكن القول أن مفهوم الأمم المتحدة عن مجتمع المعرفة هو مفهوم زئبقى فضفاض لأنه يعتبر كل مجتمع معرفة حيث يشمل كل نشاط يقوم به العقل الإنسانى سواء كان صحيحا أم خطأ وبالتالى فهذا التعريف ينطبق على كل مجتمع.(٣)

(١) محمد فتحى عبد الهادى، مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٣٠.
(٢) المرجع السابق نفسه.

إن الأمر يحتم لتحقيق التنمية الشاملة وإقامة مجتمع المعرفة النهوض بالعنصر البشرى بالبحث عن السبل الفعالة القادرة على إكساب الطلاب الأدوات التى يستطيعون من خلالها التفاعل مع المعلومات المتدفقة باستمرار بحيث يكونوا قادرين على اكتساب المعرفة وتطبيقها وإنتاجها خاصة وأن هناك تحديات تواجه المجتمع وتواجه التعليم للوصول إلى مجتمع المعرفة الذى تؤكد عليه عديد من التقارير والهيئات الدولية.(٤)

و يذهب المذهب العقلى إلى أن المعرفة الحقيقية ليست نتاج الخبرة الحسية وإنما عملية عقلية مثالية ما ووفقا لهذا المنظور توجد معرفة سابقة لا يلزم تبريرها بواسطة الخبرة الحسية ويتم استنباط الحقيقة المطلقة من الاستدلال القائم على البديهيات على العكس من ذلك يذهب المذهب التجريبى إلى انه لا توجد معرفة سابقة وأن المصدر الوحيد للمعرفة هو الخبرة الحسية ووفقا لهذا المنظور فلكل شئ فى العالم وجود مدرك بالحواس وهكذا يختلف المدخلان الرئيسيان إلى المعرفة (المذهب العقلى والمذهب التجريبى) اختلافا حادا فيما يشكل المصدر الفعلى للمعرفة.(٥)

ويوضح لنا العلوانى بأن مفهوم المعرفة ينقسم إلى أربعة مداخل وهى:

١ – **المدخل الاقتصادى:** ينطلق هذا المدخل من كون المعرفة موردا محدودا من موارد الطبيعة يتعين الاستفادة منها وأن المعرفة هى القدرة على الفعل وأن تركيزها ينصب على الجوانب التطبيقية ويدور أساسا حول كيف نعرف؟ ومن ثم فإنه يجعل من إدارة المعرفة مرادفا لرأس المال الفكرى أى أنها لا تعدو أكثر من كونها آلية لرأس المال الفكرى وإدارة الأصول التى تستخدمها المنظمة بكامل إمكانياتها حيث يشير إلى أننا ندخل مجتمع المعرفة الذى لم يعد فيه الفرد هو المورد الاقتصادى السياسى بل المعرفة التى يمكن تحويلها إلى رأس مال يتكون من الأصول غير الملموسة التى لا تظهر فى الميزانية والتى يمكن أن تشمل مهارات العاملين والمعلومات وحقوق الملكية والاستخدام الابتكارى للأصول.(٦)

---

(١) إبراهيم محمد أبو خليل، مرجع سابق، ص ٦٣٥.

(٢) توفيق عبد الرحمن ، الإدارة بالمعرفة ، تغير ما لا يمكن تغييره ، مركز الخبرات المهنية بالإدارة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ٩٦، ٩٧.

(٣) العلوانى حسن، إدارة المعرفة، المفهوم والمداخل والنظرية، المؤتمر العربى الثانى – الأردن – ٢٠٠٩، ص٣١٢، ٣١٣.

٢ – **المدخل الاجتماعى**: ينطلق هذا المدخل من كون المعرفة حالة مستمرة ترتبط بعملية التعلم فى إطار اجتماعى ومن ثم ينظر إليها باعتبارها عملية تركز على تدفق المعرفة إن هذا المدخل يفترض تعريفا واسعا للمعرفة وينظر إليها على أساس الارتباط بينها وبين العمليات الاجتماعية داخل المنظمة والتأكيد على أن بناء المعرفة ليس محدودا فى مدخلات ولكنه يتضمن أيضا البناء الاجتماعى المعرفى وأن المعرفة التى تم بناءها يتم تجسيدها بعد ذلك داخل المنظمة ليس فقط من خلال برامج لتوضيحها ولكن أيضا من خلال عملية تبادل اجتماعى ثم بعد ذلك نشرها بين الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة.

٣ – **مدخل تكنولوجيا المعلومات**: ويقوم على دمج البرمجيات (Software) مع البنية الأساسية من الأجهزة المرتبطة بها لدعم المعرفة والتعلم التنظيمى من خلال حرية الوصول إلى المعرفة والتشارك فيها ويتم ذلك بالاعتماد على الشبكات التى تسمح بالوصول إلى المعلومات ومصادر المعرفة كالشبكة الدولية والشبكات المحلية.

٤ – **المدخل الإدارى**: ينظر المدخل الإدارى إلى إدارة المعرفة باعتبارها عملية تسعى إلى اكتساب المعرفة وتطويرها ونشرها بين أعضاء المنظمة لتحقيق أكبر قدر من الفعالية التنظيمية ويتضح ذلك من التعريفات المتعددة فى إطار هذا المدخل.[٧]

وفى هذا الإطار فإن المعرفة **Knowledge** يمكن الإشارة إليها اختصارا على أنها منظومة الإمكانات المتأتية عن توافر مفردات العلم والتكنولوجيا والخبرة الناشئة عن توظيفها فى العمليات الإنتاجية.

كما تؤكد الباحثة على أن مداخل المعرفة التى سبق عرضها توضح لنا فالمعرفة إحدى موجودات المنظمة أو المؤسسة (الجامعة) التى لها القدرة على تحويل التقنيات الحديثة إلى مرحلة التطبيق كما يعتبر برأس المال الفكر الذى يحقق القيم المضافة عند استشعاره كأحد الجوانب المادية والفكرية لرأس المال الفكرى إلى جانب المعلومات والخبرات والمهارات ذات القيمة الاقتصادية وهذا يعنى معالجة المعلومات أى الوصول إلى المعرفة الصحيحة التى تشتمل على الخبرة الواسعة والثقافة المتميزة " التراكم المعرفى".

(7)Jennifer, Rowley, "From Learning Organization to Knowledge entrepreneur" the Journal of knowledge Management, Vol.4, No.1.2000,p11.

وبطبيعة الحال فإن غياب أحد هذه الأعمدة من ضعفه أو هزالته من شأنه أن يضاعل من القيمة النوعية للمعرفة وبالتالى يضاعل من دورها فى عملية التقدم، وينبثق عن هذه الأعمدة الرئيسية عناصر فرعية ترتكز إليها وتتمثل فى:(٨)

الرقمية Digitalism	فالعلم لا يقوم بدون عقلية رقمية وبدون تعليم وبحث علمى
المجتمعية Societalism	والتكنولوجيا والتوظيف لا يتم بدون مجتمع
الإبداع Innovation	فالإنتاج لا يتصاعد باضطراد والتكنولوجيا لا تتقدم دون إبداع ودون مراجع قياسية للنوعية والمنتجات
القياسية Standardization	
الاستثمار Investment	فلا توظيف ولا إنتاج ولا علم دون استثمار فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى
المؤسسية Institutionalism	إذ لا تتراكم الخبرة وتنتقل وتتحول إلى معرفة متنامية دون مؤسسات مستقرة تحكمها علاقات إدارية وقانونية متطورة ومتفاعلة مع التغير الذى يحدث فى المجتمع

كما أن تعبير مجتمع المعرفة ينطبق على مجتمع يحسن اعتماد التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات فى معاملاته، بحيث يكون قادرا على إنشاء المعلومة والمشاركة فى إثراء الرصد المعرفى العالمى، وعلى تقاسم المعلومة وتفادى هدر الجهد والوقت، وعلى تبادل المعلومة بهدف الانتفاع بتجارب الغير الناجحة وتوسيع قاعدة المعارف واستخدام المعلومة على أحسن وجه بهدف الإسراع بكسب رهان الثورة المعلوماتية حيث يحاول الاقتصاديون الآن ومع التقدم التكنولوجى المتسارع إيجاد طرق لإدخال عامل المعرفة بشكل يحقق عائدا اقتصاديا، فالعلاقة بين التنمية واستخدام المعرفة أصبحت واقعا نعيشه وقد حققت بعض الدول ارتفاعا كبيرا فى صادراتها نظرا لاعتمادها فى صناعتها على المعلومات بنسب كبيرة تستحق التوقف.(٩)

(١) إبراهيم بدران، دور المفكرين فى تأسيس مجتمع المعرفة، الملتقى العربى الأول للتنمية الإنسانية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، مملكة البحرين، ٨ – ٩ ديسمبر، ٢٠٠٤، ص٢.

(١) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربى، الأنماط الجديدة للتشغيل، الفصل الأول اقتصاد المعرفة، ص ١١.
Furat.alwehda.gov.sy/archice.10/7/2007

جدول رقم (١)
نسبة صادرات الدول المتقدمة من صناعة المعلومات

اليابان	٣٦%	زيادة فى حجم الصادرات
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧%	زيادة فى حجم الصادرات
أيرلندا	٤٣%	زيادة فى حجم الصادرات
المملكة المتحدة	٣٢%	زيادة فى حجم الصادرات

إذن الاستثمار فى المعلومات أصبح أحد عوامل الإنتاج والعنصر الأساسى فى ازدياد الإنتاجية الأمر الذى جعل هذه الدول تركز فى استثماراتها فى المعرفة والمعلومات من خلال رصد المخصصات الكبيرة لتطوير التعليم والتدريب وتطويرهما فى كافة القطاعات.(١٠)

ولهذا وردت فى أدبيات التربية تعريفات مختلفة لمجتمع المعرفة والسبب الرئيسى لهذا الاختلاف هو اختلاف الركائز الذى ينهض عليها المجتمع فمن الباحثين من يرى الركيزة الاقتصادية هى الأحق للنهوض بهذا المجتمع ومنهم من يرى الركيزة الاجتماعية ضرورية ليقوم عليها مجتمع المعرفة وعلى سبيل المثال يرى (جيانى فانتيمو) مجتمع المعرفة بأنه مجتمع ذو معرفة تقنية واسعة الانتشار يحظى بإمكانية إنتاجية أكبر.

والبعض يرى أن الركيزة الاجتماعية هى الأساس لقيام مجتمع المعرفة فيقول حتى تكون هذه المعرفة صحيحة وضرورية للمجتمع ينبغى أن ينطوى هذا المجتمع على التعليم والعلوم والثقافة والاتصال فى آن واحد وأن يكون هذا المجتمع أيضا متمتعا بخلفية ديمقراطية كحق أساسى من حقوق الإنسان.(١١) ويفهم مجتمع المعرفة بأنه توافر مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومة والاتصال وهو مجتمع الثورة الرقمية التى أسهمت فى تغير العلاقة فى المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالمين المتقدم والنامى حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياسا لمعنى القوة والتفوق فى صياغة أنماط الحياة ومضاعفة سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفى.(١٢)

(٢) منظمة العمل العربية، مرجع سابق.
(٣) محمد على طه ريان، تدريب معلم الكبار وإعداده لمجتمع المعرفة، المؤتمر السنوى الثالث، معلم الكبار فى القرن الحادى والعشرين، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص ٣٩٣.
(٤) محمد سعد الدين بيان، مرجع سابق، صـ٧٨.

فيعرف كلا من محمد سعد وحسام محمد مازن مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذى ينتج المعلومة لتوليد المعرفة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها وليس فى بلده فقط بل فى أرجاء العالم كله لقد أصبح مصطلح ثورة المعلومات وغيره من المفاهيم كالمجتمع المعلوماتى ومجتمع اقتصاديات المعرفة والمجتمع الرقمى الخ وغيرها من المصطلحات المميز الرئيسى لحقبة تاريخية من تاريخ البشرية وقد جاءت هذه المعرفة مع تطور وسائل الاتصال الحديثة.

ومجتمع المعرفة هو بالضرورة يكون مجتمع تكنولوجيا فإنتاج المعلوماتية ومن ثم المعرفة (المعلومة هى وحدة المعرفة) لتحقيق مجتمع المعرفة لا يتم إلا بتكنولوجيا متطورة تساهم فى صنع ونقل ونشر وتعميم المعلوماتية ومن ثم بناء مجتمع المعرفة كما أن إنتاج هذه المعرفة يرتبط أشد الارتباط باقتصاديات المعرفة كمصدر هام لثروات الأمم اليوم فإن تنمية الرأسمال البشرى يعتبر أحد طموحات الأمم الحديثة.(١٣)

كما يضيف كلا من مهدى أمين ومحمد أبو خليل وسامية جابر تعريفات أخرى لمجتمع المعرفة هو أنه ذلك المجتمع الذى يعتمد على المعرفة فى محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل ما يتطلبه ذلك من عاملين فى مجال المعرفة ومستخدمين لها فالرابطة الأساسية التى تربط بين الأنشطة والمؤسسات والأفراد هى المعرفة.(١٤)

(١) تم الرجوع إلى:
- حسام محمد مازن "الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم، المؤتمر العلمى السابع عشر، مناهج التعليم والمستويات المعيارية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، المجلد الاول، ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٥م، ص ٧ ، ٨.
- حسام الدين محمد مازن، الاتجاه المنظومى لتنمية مهارات التفكير المعرفية وفوق المعرفية لبناء مجتمع المعرفة العربى فى ضوء معايير الجودة الشاملة العالمية، مؤتمر المعلوماتية ومنظومة التعليم ، معد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٥ ، ٦ يوليو ٢٠٠٦م.
(٢) مهرى أمين دياب، الجامعة ومجتمع المعرفة التحدى والاستجابة، المؤتمر السنوى الأول للمركز العربى للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، الجزء الأول٢٠٠٦م، ص ٦٣.

هو مجتمع تشترك شريحة كبيرة منه فى إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها ومن ثم يحدث تداول لخلق مساحة عامة (أو شبه عامة) وهو مجتمع يتم فيه تفعيل تكاليف تصنيف ونشر المعرفة إلى الحد الأدنى باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال.[١٥]

ويعرف مجتمع المعرفة أحيانا على أنه المجتمع الذى تستخدم فيه المعلومات بكثافة فى كافة مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، حيث يعتمد هذا المجتمع على التكنولوجيا الفكرية وعلى شبكات الاتصال والحاسبات.

إذن فهو مجتمع يعتمد على اقتصاد المعلومات التى ساعدت فى الحصول عليها التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالى فإن أوضح ما يوصف به مجتمع المعلومات الذى يؤسس لمجتمع المعرفة أنه المجتمع القادر على جمع المعلومات والمعارف وتصنيفها وتخزينها واسترجاعها وبثها لأكبر عدد ممكن من الأفراد ضمن أقل وقت ممكن.[١٦]

بالإضافة إلى ما سبق يحدد تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣ مجتمع المعرفة "أنه ذلك المجتمع الذى يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى: الاقتصادية والسياسية والثقافية وفى الحياة الخاصة وجميع الجوانب المتعلقة بالمجتمع المدنى وصول لترقية الحالة الإنسانية باضطراد أى إقامة التنمية الإنسانية.

ومفهوم مجتمع المعرفة الوارد فى هذا التقرير يركز على أهمية "توطين" المعرفة وينتقد التقانات المستوردة واصفا إياها بسلع للاستهلاك وليست معارف يمكن توظيفها.[١٧]

وبذلك يعنى مجتمع المعرفة تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة نمط الإنتاج الريعى الذى تشتق القيمة الاقتصادية أساسا من استنضاب المواد الخام.

---

(٣) إبراهيم محمد أبو خليل، مرجع سابق، ص ٦٢٩.

(١) سامية جابر، نعمات عثمان، الاتصال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ١٠٨.

(٢) محسن خضر، مجتمع المعرفة العربى، عوائقه وآماله، عن موقع أفكار، ص ٤
http://www.afkaronline.org/arabic/articles/khedher.htm

بينما يحدد تقرير المعرفة العالمى الصادر عن اليونسكو لعام ١٩٩٧ مجتمع المعرفة بأنه مجتمع تهيمن وتسيطر عليه المعرفة بشتى أنواعها ويشترك معظم أفراده فى إنتاج المعرفة أو تجميعها وتبويبها أو معالجتها واستقرائها أو توزيعها. [١٨] وتسهم المعرفة فيه دورا حاسما فى تشكيل البنى الاجتماعية وأدائها الاقتصادى حيث يتكاثف المدخل المعرفى فى الحياة اليومية للأفراد، وفى مجال العمل يزداد عدد العاملين فى منظومة المعرفة، ونصيبهم من قوة العمل وترتفع نسبة وقت العمل المخصصة للنشاطات المعتمدة على المعرفة، وفى هذا الصدد يشير دركر **Drucker** إلى أن مجتمع ما بعد الرأسمالية سوف يتميز بأن المورد الرئيسى فيه هو المعرفة وليس رأس المال أو الخامات، وهذا المجتمع الجديد يضم طبقات جديدة تختلف عما كان سائدا فى المجتمع الرأسمالى، ففى المجتمع الأول توجد طبقتان هما الرأسماليون والعمال، أما مجتمع المعرفة فيتكون من طبقتين أساسيتين هما: عمال المعرفة، وعمال الخدمات.

وستكون الأنشطة المعرفية هى أساس إنتاج الثروة، وأهم أدواتها هما: الإنتاجية والابتكار، وستكون المهارة الإدارية الأساسية هى كيفية توظيف المعرفة فى استخدامات مفيدة أى "اقتصاد المعرفة" وتتميز المعرفة فى عصرها الجديد بكونها معرفة متخصصة يمارسها المتخصصون.[١٩]

- تتضمن مجتمعات المعرفة سياقا مجتمعيا مواتيا لنشاط منظومة المعرفة، بحيث يتأسس فيها "ثقافة معرفية" شاملة لقيم الحفز على اكتساب المعرفة وتوظيفها ونشرها.
- فى مجتمع المعرفة يجرى العمل على نشر وإنتاج المعرفة باعتبارهما استثمارا مجزيا فى خدمة الهدف الاستراتيجى للمجتمع.[٢٠]

(٣) تقرير التنمية الإنسانية، نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ص٣.
(١) يوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولى حول التنمية البشرية وفرص الاندماج فى اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة، ٩ مارس ٢٠٠٤، ص ٢٤٢.
(٢) تقرير التنمية الإنسانية ،مرجع سابق ص ٤٠.

- إقامة بنية مجتمعية مواتية لاحتضان نشوء رأس المال المعرفى وتوظيفه بكفاءة وامتلاك القدرة على إنتاج المعرفة، الأمر الذى يتطلب توطين العلم سبيلا لإنتاج المعرفة.

وللوصول إلى بناء مجتمع المعرفة إن آلية إدارة المعرفة تعد ضرورية، إلا أنها تتطلب بدورها توفر جملة من البنى التحتية والممارسات الإدارية، والتى تشكل مجتمعة البيئة الممكنة لإدارة المعرفة من إنتاج، وتنظيم، ومشاركة وتطبيق، وأحد عناصر هذه البيئة الممكنة هى استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تجعل آلية إدارة المعرفة ممكنة وذلك عبر بناء مجتمع معلوماتى.[٢١] وتعرفها الباحثة بأنها المجتمع الذى يعتمد على المعرفة (العلم) لتحقيق الإنتاجية التى تجمع بين رأس المال الفكرى والمعنوى من خلال توظيف المعرفة فى مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لذلك فإن مجتمع المعرفة يتطلب وضع إستراتيجية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، حيث أصبح رأس المال المعرفى هو رأس المال الحقيقى الذى يملكه المجتمع والمنظمة أو المؤسسة الجامعية فالثروة الحقيقية تكمن فى القدرات المعرفية الموجودة فى عقول البشر فهذا خير دليل على وجود رابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقوة الإنتاجية للمجتمع والمحددة لقيام مجتمع معرفى.

مراحل تكوين مجتمع المعرفة:

توجد عدة مراحل مترابطة فيما بينها تؤدى فى النهاية إلى تكوين وخلق مجتمع المعرفة يمكن إيجازها فيما يلى:

المرحلة الأولى: تبدأ من منطلق وجود رأس مال بشرى يشكل طليعة لمجتمع المعرفة ويمكنه تحد ظروف مغايرة أن يكون بنية أساسية للقيام بالنهضة التنموية (ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

(٣) سعد زناد درويش، مرجع سابق، ص ٣.

المرحلة الثانية: تتطلب تكثيف الإصلاح واستخدام العلم والتكنولوجيا المتاحة فى كل المسافات مما يشكل الأرضية والبيئة والمناخ الصالحة لنمو مجتمع المعرفة وخلق مجتمع المعرفة يعنى إعداد الإنسان القادر على استخدام المعلومة فى مختلف مسافات الحياة على ثلاثة مستويات:

أ – مستوى تربوى: يتعلم فيه المتعلم كيف يبرمج المعلومات الجديدة فى إطار المعرفة فيزداد وعيه المعرفى اتساعا وإدراكه قوة.

ب – وعلى مستوى بحثى: يمكن من سير أغوار الأشياء واستكشاف القوانين واستكناه الأحداث واستخدام المفاهيم.

ج – وعلى مستوى العمل التجريبى: الذى يحول المعلومة إلى معرفة والمعرفة إلى ابتكار.

المرحلة الثالثة: تكامل مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التنموية الشاملة المستدامة وذلك بتكامل مجتمع المعرفة وزيادة أعداد المبتكرين والمبدعين والمفكرين الممثلين فى النموذج وهم فعلا متميزون يتصفون بالنجومية وتحقق هذه المرحلة الخيرة بمستحقات ومتطلبات هى تطوير البحث العلمى واستخدام التكنولوجيا التى أسلفنا سابقا بأنها غاية ووسيلة وذلك بما يلى:[٢٢]

أ – تطوير منظومة التعليم وذلك بإعادة النظر فى مناهج التعليم على كل المستويات بما يواكب مستجدات العصر ويربط التخطيط التربوى بخطط التنمية الشاملة وزيادة الإنفاق على التعليم من القطاعين العام والخاص وتطوير سياسات التنمية البشرية من حيث فلسفتها وأهدافها وبرامجها وآلياتها ومن حيث بنائها التنظيمى ونظمها العلمية وتمويلها لتحقيق معدلات قمينة بخلق مجتمع المعرفة وتعزيزه.

(٢٢) تقرير التنمية الإنسانية، مرجع سابق ص٤٤.

ب – دعم البحث العلمى والتطوير وذلك بزيادة الإنفاق عليهما ليصبح الإنفاق عليهما ١% أو أكثر من الناتج القومى بعد عقد من الزمان وتشجيع وتحفيز وتمكين العاملين فيهما وتطوير إدارة البحث العلمى وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات وإنشاء مراكز تمييز بحثية ومراكز معلومات والاستفادة من نتائج البحث العلمى والتعاون والتنسيق بين الدول العربية فى مجالات البحث العلمى والتعاون والتنسيق بين الدول العربية فى مجالات البحث العلمى والتعليم والتقانة بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات عبر عمليات التبادل والمشاركة الأكاديمية والشبكات فى إطار إستراتيجية بحثية شاملة ما أمكن ذلك.

ج – استخدام التكنولوجيا بإقامة بنية تحتية أساسية للاتصالات والمواصلات والبرمجيات ووسائل التكنولوجيا الأخرى فى كل الدول العربية وامتلاك التكنولوجيا باستقلالية وتحريرها من الاعتماد والتبعية وتشجيع القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدنى على استخدامها فى زيادة الإنتاج والإنتاجية والإيفاء بالاحتياجات المحلية والإقليمية وزيادة فرص العمل وقيام الإدارات والحكومات الالكترونية.(٢٣)

خصائص مجتمع المعرفة:

مر الاقتصاد خلال رحلته الطويلة بمحطات تحول رئيسية، انتقل خلالها من الاقتصاد الزراعى الذى كانت فيه الأرض عامل الإنتاج الرئيسى وقاعدة الثروة إلى الاقتصاد الصناعى الذى كانت فيه الآلة عامل الإنتاج الرئيسى وقاعدة الثروة، لينتقل بعد ذلك إلى اقتصاد المعرفة الذى أصبحت فيه المعرفة عامل الإنتاج الرئيسى وقاعدة الثروة والقوة، بصورة ميزته بخصائص وسمات رئيسية تختلف جذريا عما سبقها وبما أن بنية اقتصاد المعرفة ما تزال فى طور التشكل والنمو بصور وأوزان مختلفة بين قارات العالم والدول، وإمكاناته المتوقعة مفتوحة لا تحدها حدود، فيمكن رصد أبرز الخصائص الأولية العامة التى تميزه، لعل أبرزها:

(١) إبراهيم الأمين حجر، رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكار فى الوطن العربى، مجلة اتحاد الجامعات العربية تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث والأربعون، جمادى الأولى، ١٤٢٥هـ، الموافق يوليو/تموز ٢٠٠٤م، ص ٢٩٧، ٢٩٩.

- تحولت المعرفة إلى مورد اقتصادى متجدد يفوق فى أهميته الأرض أو الموارد الاقتصادية الطبيعية والآلة، حتى أن القيمة المضافة الناتجة عن العمل فى التقنية كثيفة المعرفة تفوق بعشرات وربما مئات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل فى الزراعة أو الصناعة التقليدية[٢٤] لأن أصوله الإنتاجية لا مادية أو اللاوزن، وهى لذلك تتجدد بتجدد القوى العقلية والمعارف المهارات الجديدة، وبالتالى غدت المعرفة العامل الحاسم والأعمق تأثيرا فى تكوين القاعدة الاقتصادية الجديدة لإيجاد الثروة والقوة.[٢٥]

- قضى اقتصاد المعرفة على الندرة التى سادت الاقتصاد التقليدى، وقام على أساسها علم الاقتصاد بتحوله إلى اقتصاد الوفرة، وذلك باعتماده على أصول إنتاجية (معرفية) لا تستهلك بالاستخدام، ولا تخضع للمبادلة كما فى الاقتصاد التقليدى، وإنما تزاد أهمية وقيمة، كلما تزايد استخدامها وتنوع من يستخدمها، ثم أن المعرفة لا تفقد ملكيتها عندما تباع، كما كان يحدث فى الاقتصاد التقليدى، بل العكس تتولد إلى معلومات ومعرفة جديدة بفعل التقنية الرقمية.[٢٦]

- يقوم اقتصاد المعرفة على الاستخدام الواسع والمكثف للتقنية الحديثة، وأنظمة المعلومات الرقمية عبر الشبكات السريعة، والإنترنت والأقمار الصناعية، والبرمجيات، وما ينجم عن ذلك من تبادل المعلومات والمعرفة، والتفاعل بين المستخدمين عبر الشبكات ويسمح بتطبيقات جديدة تعزز النمو الاقتصادى.[٢٧]

---

(٢) كريم أبو حلاوة، أين العرب من مجتمع المعرفة، مرجع سابق.

(٣) نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات ، القاهرة، الوراق للنشر والتوزيع،٢٠٠٨، ص ١٩٢.

(١) محمد دياب، اقتصاد المعرفة أين نحن منه http://www.balagh.com

(٢) بو طالب قويد، وبو طيبة فيصل، الاندماج فى اقتصاد المعرفة الفرص والتحديات، الملتقى الدولى حول التنمية البشرية وفرص الاندماج فى اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ٩ مارس، ٢٠٠٤، صـ٢٥٦.

- يتصف اقتصاد المعرفة المقترن بالتقنية الرقمية بقدرته الفائقة على الانتشار فى كل دول العالم، وتخطيه الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية إلى جميع أسواق العالم، وهذا ما تتصف به اقتصاديات الدول الكبرى، والتكتلات الاقتصادية الدولية التى تتنافس فيما بينها؛ للوصول إلى المستهلكين، ووسيلتها فى ذلك الأقمار الصناعية، والبريد الإلكترونى، وما يترتب على ذلك من تغير فى حدود الزمان والمكان، وفى ارتفاع العمل وساعاته، حتى تتمكن الشركات الكبرى من البقاء فى المنافسة.
- تزداد عوائد اقتصاد المعرفة؛ نتيجة لأن أصوله الإنتاجية (المعرفية) لا تتناقص كلما تزايد استخدامها عبر الشبكات السريعة وغيره، وإنما العكس تتضاعف كلما تزايد مستخدميها، حيث يمكن إرسال السلع المعرفية أو المنتج الرقمى إلى زبائن كثر، وكلما اتسع مستخدمى المعرفة زادت الإنتاجية بسرعة وبتكلفة حديه تصل إلى الصفر.
- تتسع عوائد المعرفة فى اقتصاديات المعرفة لتشمل عوائد الاستثمارات الناتجة عن مبادرات ومشروعات المعرفة التى توجد باستمرار فرص لأعمال وأنشطة جديدة، مولدة للربح، وتشمل أيضا أرباح من يكتسب خبرة ومعرفة مهنية تعود عليه، وكذا ريع المعرفة المتمثل فيما تجنيه الشركات من أرباح ناتجة مما يقوم به العاملين بها من جهد ذهنى وإبداع تقنى.(٢٨)
- تحول اقتصاد المعرفة من مفاهيم الإنتاج المكثف، والتسويق المكثف إلى إنتاج سلع جيدة تلبى رغبات خاصة للمستهلكين، على أساس أن المعرفة تنشئ طلبا خاصا على أنواع من المنتجات المعرفية التى يمكن تدوير ما تحمله من أفكار ومفاهيم ومعلومات جديدة، وتحويلها إلى منتجات وخدمات وأساليب جديدة أكفأ وأسرع.
- يتصف اقتصاد المعرفة بأسواق عمالة بلا حدود نتيجة لحدوث تحول نوعى فى سوق العمل، أساسه الميل المتزايد للطلب على المهارات التقنية الاختصاصية، والقدرات العلمية والإبداعية المتميزة التى تحقق دخولا عالية، ويكتسبون أهميتهم من حجم مساهمتهم فى الاقتصاد من خلال شركاتهم، مقابل ذلك انخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة، والعديد من المهن والكوادر فى قطاعات اقتصادية عديدة؛ ما يدفع العمالة إلى التحرك السريع عبر الحدود إلى أسواق عديدة فى العالم، بالاستفادة مما توفره الشبكات الإلكترونية من معلومات، وما يؤديه ذلك من هجرة الأدمغة.

(٣) كريم أبو حلاوة (٢٠٠٦) أين العرب من مجتمع المعرفة، مرجع سابق، www.usinfo.state.org

- تغير خصائص القوى العاملة فى اقتصاد المعرفة المتمثلة فى تمتع القوى العاملة بمهارات وقدرات متميزة منها: القدرة على الوصول إلى المعرفة وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام، وإتقان التعامل مع تقنية المعلومات، وامتلاك مهارات إضافية لأداء المهام، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، والقدرة على التعاون والعمل ضمن الفريق، وما يتطلبه ذلك من مهارات الاتصال اللفظية والكتابية، وإتقان أكثر من لغة، إلى ما هنالك.(٢٩)

- انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة فى اقتصاد المعرفة، إذ لم يعد فى الإمكان احتفاظ العاملين بوظائفهم ومهنهم لدى هذه الشركة، أو أى نشاط اقتصادى طيلة حياتهم، بل سيضطر الكثير من هم إلى تغيير مهنهم ووظائفهم من ٤ إلى ٦ مرات فى حياتهم العملية، بل سوف يزداد التشغيل لفترات مؤقتة والعمل من بعد، وفى المقابل سيؤدى تدوير من يستخدم الأفكار والمفاهيم والمعلومات عبر تقنيات الاقتصاد الرقمى إلى إيجاد خدمات ومنتجات جديدة والقيام بعمليات مصاحبة تعمل على إيجاد فرص عمل جديدة بموارد محدودة.(٣٠)

- يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد رقمى من حيث ارتباطه بالتقنية الرقمية التى مكنت من توسيع ونقل وخزن ومعالجة المعلومات، وسرعة توزيعها وتسويقها واستهلاكها، بغض النظر عن من أنتجها، ومن يتفاعل معها دون قيود لغوية وثقافات محلية؛ ما يجعل اقتصاديات دول العالم فى حالة تشارك واعتماد متبادل من جهة، وتعمل سواء على المستوى الكلى أو الجزئى بأحدث المعرفة والمعلومات، والإحصاءات والأساليب من جهة أخرى.

(١) راجع: نبيل على العرب وعصر المعلومات ، الكويت، عالم المعرفة، ابريل ١٩٩٤، ص١٢٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد بدر ، تكنولوجيا المعلومات، دراسة تكامل المصادر الإلكترونية وحل المشكلات وتنمية الإبداع ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السنة ٢٠، العدد ٢، ابريل ٢٠٠٠.

- يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد افتراضى من حيث أن تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام سمحت بتجاوز الأبعاد البيئية المكانية والزمنية، والبنى التنظيمية الرسمية، والتفاعل السريع بين المنتجين والمستهلكين؛ مما يؤدى إلى تنامى العمليات الافتراضية سواء فى عقد الصفقات، أو تبادل النقود الاسمية، أو قيام الشركات المشتركة الافتراضية، وقيام الدولة الافتراضية، وظهور أسواق مالية عابرة للحدود غير خاضعة للرقابة وخارجة عن تحكم كل دول العالم وهذا يعنى قيام اقتصاد تتلاشى فيه الحدود بين عالم الواقع وعالم الحقيقة.
- الرأسماليون الجدد هم فى الظاهر الأفراد، ولكن فى الحقيقة الشركات والدول؛ لأن ما يملكه الأفراد من معارف ومهارات وقدرات إبداعية يعد أهم وأقوى أصول الإنتاج لهذه الشركة، وبالتالى لهذه الدولة، ولكن يمكن اعتبار هؤلاء الأفراد أحد الملاك أو الرأسماليين الجدد فى اقتصاد المعرفة، بالنظر لما يعود عليهم من أرباح ما كان لها أن تتم لولا هذه الشركة أو الدولة، ولهذا تسعى الشركات والدول إلى استقطاب أفضل الكفاءات والقدرات وتفرض الحماية على منتجاتها الفكرية، وما يترتب على ذلك من تغيير العلاقة بين مالك المعرفة فى الشركة، وصاحب رأس المال المادى أو الشركة.
- يتميز اقتصاد المعرفة بمستويات عالية من الاستثمارات فى التعليم والتدريب، والبحث العلمى والبرمجيات ونظم المعلومات، والتقنية الرقمية الحديثة.(٣١)

ولما كانت المعرفة موردا حيويا من موارد المنظمة فإنها لا تأتى من فراغ ولا تعيش فى فراغ فالمعرفة تتميز بالعديد من الخصائص والسمات التى تؤثر بشكل مباشر على طريقة وأسلوب إدارتها والتعامل معها مما يؤثر على فرص النجاح لبرامج إدارة المعرفة الذى تتبناه المؤسسة وقد ذكر أن للمعرفة مجموعة من الخصائص منها:

(١) سعيد الصيفى الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، مجلة مستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢، ٢٠٠٦م، ص١٢٠.

١ – **الذاتيـة:** المعرفـة هـى نتـاج تفاعل الإنسـان والمعلومـات وبـذلك فإنهـا تتـأثر بعمـق بخلفيـة الشـخص الـذى يتعـاطى معهـا وكـذلك بالسـياق الـذى يـتم فيـه تنـاول هـذه المعلومات ومن هنا فإن قراءة أو فهم المعرفة أو بتعبير أدق مكوناتها المعلوماتية وتأويـل هـذه المكونـات وتفسـيرها لاسـتخراج معرفـة منهـا سيخضـع بالتأكيـد للمـؤثرات الشخصية وبالتالى يمكن توليد وابتكار معرفة جديدة لدى قراءتها من قبل شخص آخر وهكـذا بـل أكثـر مـن ذلـك أن المعرفـة المتولـدة مـن قـراءة الشـخص نفسـه للمكونـات المعلوماتية نفسها ربما تختلف من سياق لآخر تختلف فيه المؤثرات الفكرية والنفسية وغيرها.

٢ – **القابلية للانتقال:** إن هذه الخاصية فـى المعرفة ظاهرة للعيان، فالشـخص فـى عملـه على سبيل المثال قد يجرب أسلوبا معينـا فـى تنفيذ مهمـة ما فإذا نجـح فـى ذلك فإنـه يفكر تلقائيا فـى إمكانيـة نقل هذه المعرفـة إلـى مهمـة أخرى، والمنظمـات تقوم بالشئ نفسه إذ تحاول تعميم تجاربها الناجحة ونقل المعرفـة البنـاءة بين مواقعها أو فروعها أو أقسامها.

٣ – **الطبيعة المضمرة:** يجب أن لا يغيب عن بالنـا أن المعرفـة تتولد مـن عقل الإنسـان ولـيس علـى الـورق أو مكـان آخـر، وبالتـالى فلـيس مـن السـهل ملاحظـة أو متابعـة المعرفة كعملية ولا كنتيجة أو ثمرة لهذه العملية إذ عندما تتم عمليـة المعرفـة وتنتهى فإن الناتج المعرفى يختزن فى العقل وقد لا يخرجه صاحبه مطلقا أو يخرج جزءا منـه أو يخرجه بشكل معين بعد فترة من الزمن، إن فهم هذه الخاصية للمعرفـة غايـة فـى الأهمية لنجاح برامج إدارة المعرفة ولتحديد الأساليب الملائمـة لاستخراج الممكن من هذه المعرفة المضمرة.

٤ – **التعزيز الذاتى:** تتميز المعرفة عن غيرها من الثروات بأن المشاركة فيهـا لا تنقصـها فالشـخص الـذى يمتلـك المعرفـة ويشـارك بهـا غيـره سـتبقى معرفتـه لديـه فـى حـين أنـه يضيف إلـى معرفـة غيره هذا فـى الحد الأدنـى، والمتوقـع أكثـر مـن ذلـك أن المشـاركة المعرفية بينهما ستضيف قيمة جديدة لمعرفة كل منهما.

٥ – **الزوالية**: لأن قيمة المعرفة وأهميتها ليست ثابتة مع الزمن بل هى عرضة للتغير لا بل والزوال مع مرور الوقت لاسيما فى مجال الأعمال التى تعمل وتنافس فى بيئة مفتوحة والسباق بين المتنافسين فى مجال امتلاك التقنيات الجديدة واختراع تقنيات إضافية يمكن أن تنهى قيمة ما تمتلكه منظمة أعمال ما وتحقق من خلاله ميزة تنافسية عالية، وربحية كبيرة.

٦ – **اللحظية**: هذه الخاصية للمعرفة لا تعنى أبدا العشوائية كما أنها لا تعنى أيضا عدم إمكانية إدارة المعرفة بسبب هذه الخاصية إذ المطلوب هو تهيئة المناخ المناسب لتوليد المعرفة ومن المؤكد عندئذ أن شيئا ما سيتولد دون أن نجزم بالضبط بتوقيته أو مدى فائدته.

٧ – **التجديد والاستمرارية (التراكمية)**: فالمعرفة تتراكم وتتفاعل مع معطيات معرفية جديدة لتتولد بالإبداع والابتكار معرفة جديدة وهذه بدورها تتفاعل مع المعطيات والأحداث وهذا ما يعطيها خاصية الاستمرارية والتجدد.[٣٢]

وفى البداية لابد أن نشير إلى بعض الخصائص المميزة لمجتمع المعرفة المعاصر:

١ – استخدام وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة لبناء البنية التحتية التى تساهم فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح.

٢ – تطوير المقررات والمناهج التعليمية وأن يكون التعليم تعلما ذاتيا وأن يستمر مدى الحياة.

٣ – اعتبار مهارات الإنسان رأس مال يمكن استثماره حيث لا يكون الهدف الحصول على كمية معرفة معينة ولكن أن يكون الهدف ابتكارا أو حلا للمشكلات.

٤ – المعرفة التخصصية وتكوين منظمات التعلم والعمل الفريقى والاستقصاء والتعلم مدى الحياة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعولمة.[٣٣]

---

(32) Kluges, Jurgen, Stein, Wolfram, Light, Thomas: "Knowledge Unplugged" Pal Grave, New York , 2001, p2.

(33) http://www.neweconomy.index.org/introduction/html

كما يمكن تحديد سمات مجتمع المعرفة الذى شكلته ثورة المعلوماتية فى الأبعاد التالية:

١ – المنفعة المعلوماتية من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس وشبكات المعلومات وبنوكها.

٢ – صناعة المعلومات ستكون هى الصناعة القائدة فى البناء الصناعى.

٣ – النظام السياسى سيتحول إلى الثورة الديمقراطية التشاركية والتى تقوم على أساس الإدارة الذاتية للأفراد.

٤ – البناء الاجتماعى سيشكل من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة إداريا.

٥ – القيم الإنسانية ستتغير وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى إلى إشباع الانجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

٦ – أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ستتمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة عن طريق مشاركة جماهيرية فاعلة والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى.[٣٤]

كما يشير محمد سعد وماهر الكردى إلى خصائص أخرى وهى:

١ – استخدام المعلومات كمورد اقتصادى تعمل فيه معظم المؤسسات على استخدام المعلومات لزيادة الكفاءة الإنتاجية فى العمل وتنمية التجديد والابتكار وهناك الآن اتجاه نحو إنشاء شركات معلومات لتحسين اقتصاد الدول.

(٣) تم الرجوع إلى:
– محسن محمود خضر، مجتمع المعرفة العربى إلى أين، مجلة أحوال المعرفة، شوال ١٤٢٨هـ، أكتوبر ٢٠٠٧م، العدد ٤٩.
– محمد جلال غندور، الاتجاهات الحديثة فى قياس المعلومات، مراجعة علمية، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، تصدر عن دار المريخ السنة السادسة والعشرون، العدد الرابع، رمضان ١٤٢٧هـ، أكتوبر ٢٠٠٦م، ص١٤٥.

٢ – استخدام معظم أفراد المجتمع للمعلومات بشكل مكثف سواء كانوا منتجين أو مستهلكين للمعلومات وإنشاء مراكز نظم المعلومات التى توفر فرص أفضل للتعليم.

٣ – ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات اقتصاد الدول صار فيها قطاع إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاط اقتصادى رئيسى.(٣٥)

ويتسم مجتمع المعرفة بجملة من الخصائص أبرزها ما يلى:

١ – الاندماج الذى يحدث بين حقول المعرفة المختلفة وذلك يعنى أن الانتشار الواسع والسريع فى حقول المعرفة يؤدى إلى بروز تقنيات إبداعية جديدة.

٢ – اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات وإرساء قواعد جديدة للتراكم الرأسمالى فيما بعد بمثابة القوة الجديدة للمعرفة وذلك لأن التراكم الرأسمالى لأى مجتمع يتمثل فى مدى الوفرة والتقدم والحداثة فيما يملكه المجتمع من معلومات ومعارف قابلة للتطبيق والتوظيف.

٣ – ظهور أساليب جديدة للتقسيم الدولى للعمل فى المجالات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية وتربوية وذلك لصياغة النظام العالمى الجديد.

٤ – مقوم اجتماعى قائم بذاته وعنصرا فاعلا بالغ التأثير فى حياة الأفراد والمجتمعات.

٥ – ظهور تقسيمات وفوارق طبقية من نوع جديد بين أبناء المجتمع الواحد ممن يملكون المعرفة ويتحكمون فيها وممن لا يملكونها.

٦ – توسيع وتعميق الفجوة القائمة بالفعل بين دول الشمال ودول الجنوب تلك الفجوة المعروفة بالفجوة الرقمية **Digital Divide**.(٣٦)

٧ – التغير الجذرى فى مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته مما أسهم فى بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات وأصبحت التجارة الرابحة هى تجارة المعرفة.

٨ – أصبح الإنسان بفضل التقنية المعلوماتية وفى ظل مجتمع المعرفة غير مضطر للانتقال من مكان لآخر للحصول على المعارف والمعلومات.(٣٧)

---

(١) محمد سعد الدين، ماهر الكردى، مرجع سابق، ص ٧٦، ٧٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم، التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة، ٢٩سبتمبر، ٢٠٠٣م، ص ١٧.

٩ – أسهمت فى بلورة الثقافة الالكترونية التى أدت إلى زيادة التلاقح الثقافى بين المجتمعات وإتاحة فرص المقارنة للفرد بين ذاته وبين الآخرين مما أدى إلى انتشار لغة الكترونية تحقق نوع من التوحد اللغوى بين أفراد مجتمع المعرفة على اختلاف مشاربهم الثقافية.

١٠– استمرار التحول نحو فلسفة تربوية تساعد على إكساب المتعلمين القدرات التى تمكنهم من تفسير الظواهر وفحص الحقائق.

١١– أن التعليم فى مجتمع المعرفة يتميز بكونه تعليماً توقعياً: يسعى لإعداد الإنسان القادر على التحسب للتغيرات المتوقعة والمحتملة والاستعداد القبلى لها والتعامل بفاعلية مع أحداثها والسعى لإحداثها، تعليماً تشاركياً: وذلك من خلال إعداد الإنسان للتعامل مع الآخرين والتعاون معهم فى إطار من حرصه على الاختلاف عنهم وليس معهم، تعليماً علمياً ناقداً: يغرس فى الإنسان رفض أية حتمية أو التسليم بالحقائق قبل التحقق من صحتها، تعليما إبداعيا: يكسب الإنسان مهارات التفكير الإبداعى ويدربه على أصول الإبداع التكنولوجى والإنتاج المعرفى، تعليماً مستمراً: يدعم لدى الفرد مبدأ مواصلة التعليم مدى الحياة ويكسبه مهارات التعلم المستقل والذاتى.(٣٨)

ويمكن القول إلى أن سمات مجتمع المعرفة تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها والتى يمكن إجمالها فى النقاط التالية:

١ – أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية.

٢ – أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

٣ – أن سر الواقع الاجتماعى العميق لتقنية المعلومات أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى وتعميقه من خلال إبداع المعرفة وحل المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان.(٣٩)

---

(١) وزارة التربية والتعليم التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢١.

ويلخص عدد من الباحثين إطار مجتمع المعرفة فى الملامح التالية:

١ – المنفعة المعلوماتية من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس فى صورة شبكات المعلومات المتعددة وبنوك المعلومات التى ستصبح هى بذاتها رمز المجتمع.

٢ – الصناعة القائدة هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى.

٣ – تحقيق أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعرفة ستمثل بمرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة والهدف النهائى منها هو التكوين الكامل لمجتمع المعرفة الكونى وهو ما يجرى الآن بخطى سريعة من خلال استخدام شبكة الإنترنت عالميا.(٤٠)

٤ – تقنية المعلومات قادرة على أن تمحو ما خلقته ثورة التصنيع من مشكلات بيئية واقتصادية وأخلاقية وبالتالى تقدم بيئة نظيفة ينعم بها مجتمع المعرفة.

٥ – يتميز مجتمع المعرفة المعاصر بتواجد فئات كبيرة تتعامل مع المعلومات وتشغل بها وتمثل أغلبية القوى العاملة الحالية و يمكن أن نميز منها ما يلى:

أ – بفئة صغيرة نسبيا تعمل فى خلق معلومات جديدة وتتضمن العلماء والباحثين والمصممين والمبدعين وغيرهم من الأشخاص الذين يقدرون على خلق وإنتاج المعلومات الجديدة أو يعيدون تشكيل نماذج معرفة جديدة من واقع المعلومات الحالية.

ب – فئة كبيرة من البشر تعمل فى نقل المعلومات والمعارف وتوصيلها وتتمثل فى العاملين فى البريد والبرق والهاتف والإنترنت.

ج – الفئة العاملة فى تخزين المعلومات واسترجاعها كاختصاص المعلومات وأمناء المكتبات والموثقين ومبرمجى الحاسوب.

(١) عبد الرحمن عبد السلام كامل، محمد عبد الرازق، مرجع سابق، ص ١٥٥: ١٥٧.

د – فئة المهنيين من محامين وأطباء ومهندسين ومحاسبين ومعلمين وغيرهم ممن يقومون بتقديم خبراتهم وحصيلة المعلومات التى اكتسبوها لعملائهم.

هـ – فئة الطلاب وهم يقضون معظم وقتهم فى استقبال المعلومات والتزود بها أى أنهم متفرغون لتلقى المعلومات.

٦ – تتزايد بصفة مطردة كميات المعلومات المنتجة على أوعية لا ورقية كالأشرطة والأقراص الممغنطة واسطوانات الفيديو والأقراص الضوئية وغيرها من الأشكال غير التقليدية وبالتالى سينعكس ذلك على طبيعة التعليم وشكله.

٧ – تنظم أجهزة المعلومات المعاصرة وتدار عن طريق استخدام التقنيات المتطورة بدلا من المهام اليدوية أو الميكنة التقليدية والتى تتطلب عملا متواصلا.(٤١)

ويجمل حيدر عبد اللطيف أهم خصائص مجتمع المعرفة فى ست مجالات رئيسية هى:

- المعرفة التخصصية، والعمل فى فريق، ومنظمات التعليم، والاستقصاء المنظم، والتعلم المستمر، وتقنيات الاتصال والمعلومات، والعولمة، وضمان الجودة.(٤٢)

خلاصة نتائج الدراسة الميدانية:

أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن عدة نتائج من أهمها:

- إجماع العينة الكلية للدراسة على أهمية التعليم بنسبة تصل إلى ٧٥% من منظور إجمالى عينة الدراسة لمجال التعليم فى الكليات العملية بدرجة إيجابية مما يدل على إدراك الخبراء لأهمية مجال التعليم، وبنسبة تصل إلى ٦٤% لصالح العينة الكلية الخبراء فى الكليات النظرية دون أن يوجد فارق دال إحصائيا بينهما، وهذا يشير إلى مدى أهمية مجال التعليم للجامعة وفى ضوء الانفجار المعرفى لمواكبة ما يستجد من متغيرات عصرية على البيئة التعليمية.

(١) عبد الرحمن عبد السلام ، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢) حيدر عبد اللطيف حسين، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم فى الوطن العربى فى ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات (حيدر، ٢٠٠٦، ٦-١٦) العربية المتحدة، سنة ١٩، عدد ٢١، ٢٠٠٤، ص ٦ -١٦.

- إجماع العينة الكلية للدراسة على مدى أهمية مجال البحث العلمى من منظور إجمالى عينة الدراسة الكلية للكليات العملية بنسبة تصل إلى ٦٩% بدرجة متوسطة بينما احتلت المرتبة الثالثة من منظور إجمالى العينة الكلية للخبراء فى الكليات النظرية بنسبة ٦٠% بدرجة متوسطة دون أن توجد فروق دالة إحصائية بينهما وهذا يؤكد على مدى تأكيد العينة الكلية للخريجين على أهمية مجال البحث العلمى فى تحقيق الدور التنموى بالجامعة ومدى أهمية امتلاك مهارات البحث العلمى وزيادة نفقات البحث العلمى لما له من أثر بالغ الأهمية فى الارتقاء بالمؤسسة الجامعية من خلال ضرورة استثمار الجامعة للبحوث العلمية وربط الإنتاج العلمى بخطط التنمية وتوفير مصادر مختلفة لتمويل البحث العلمى عن طريق تسويق مخرجاته وضرورة تواصل مراكز البحث مع المؤسسات الإنتاجية فى المجتمع.
- إجماع العينة الكلية بأهمية مجال تنمية البيئة وخدمة المجتمع من منظور إجمالى عينة الدراسة الكلية لخبراء الكليات العملية بنسبة ٦٦% واحتلت المرتبة الثالثة بنسبة ٦١% من منظور إجمالى عينة الدراسة الكلية للكليات النظرية دون وجود فارق دال إحصائيا حيث احتلت المرتبة الثانية بنفس الدرجة مما يدل على ويشير إلى القصور الواضح فى أداء الجامعة للوظيفة الثالثة لها (خدمة المجتمع) وإعطاء الاهتمام لوظيفة التعلم والبحث العلمى.
- وهذا يشير إلى اهتمام الجامعة في الغالب بتقديم منهج واحد وهو التعليم على الرغم من امتلاكها للخبراء في التخصصات المختلفة .
- غياب الاستقلال المالي والإداري لتلك الوحدات والمراكز وتعقيد الإجراءات وتضخم الهياكل الإدارية يقف عائق أمام تنفيذ أي خطة تسويقية .
- وجود العديد من معوقات تسويق الخدمات الجامعية .
- غياب سياسة الترويج والإعلان المكثف عن الخدمات الجامعية لكي تصل للمستفيدين والعملاء عن تلك الخدمات.
- غياب التواصل والثقة بين المؤسسات الإنتاجية في قدرة الجامعة البحثية والاستشارية.

- تعقد النظم واللوائح التي تؤدي إلى عزوف معظم المؤسسات عن التعامل.
- عدم توفير المعلومات الكافية عما يمكن أن تقدمه الجامعة من خدمات للمؤسسات الإنتاجية والخدمية .
- نقص معدلات الإنفاق على البحث العلمي
- عدم تلبية الجامعة لاحتياجات المجتمع وخير دليل على ذلك الدراسات التي تؤكد على أن الصلة بين الجامعة والمجتمع ليست بالصلة الوثيقة.
- عدم إتباع الممارسات الفعلية للأبحاث العلمية في أرض الواقع.
- محدودية التوظيف الإلكتروني داخل الجامعة واستخدامه بالشكل الأمثل.
- غياب تطبيق الإدارة المعرفية داخل المؤسسة.

المراجع

أولا:- المراجع العربية :

١- إبراهيم الأمين حجر، رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكار فى الوطن العربى، مجلة اتحاد الجامعات العربية تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث والأربعون، جمادى الأولى، ١٤٢٥هـ، الموافق يوليو/تموز ٢٠٠٤م.

٢- إبراهيم بدران، دور المفكرين فى تأسيس مجتمع المعرفة، الملتقى العربى الأول للتنمية الإنسانية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، مملكة البحرين، ٨ – ٩ ديسمبر، ٢٠٠٤م.

٣- إبراهيم حماد حماد، دراسات فى المحاسبة الحكومية ومحاسبة الهيئات غير الهادفة للربح، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٢م.

٤- إبراهيم صديق على: تسويق الخدمات الجامعية بين عرض المتاح والاستجابة لما هو مطلوب، المؤتمر الأول لتسويق الخدمات الجامعية، ١٨ –١٩ مارس، ١٩٩٨م.

٥- إبراهيم عبد الرافع السمادونى ، سهام ياسين احمد: تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى مجال خدمة المجتمع ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٢٧ ، جزء أول أكتوبر ٢٠٠٥م.

٦- إبراهيم عبد الله، الجامعة نظرة نظامية، جامعة الأغواط، الجزائر، المؤتمر العالى ومتطلبات التنمية، نوفمبر، مجلد٢، ٢٠٠٧م.

٧- ------، عباس قويدر، إدارة المعلومة كعامل نجاح فى المؤسسة، الملتقى الدولى حول إدارة المعرفة وتيسير الكفاءات، جامعة تلمان، الجزائر، ١٤، ١٥ر١٢ ، ٢٠٠٢م.

٨- إبراهيم عصمت مطاوع ، التنمية البشرية للتعليم والتعلم فى الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.

٩- إبراهيم محمد أبو خليل، احتياجات طلاب المرحلة الثانوية لاستخدام المكتبات ومصادر المعلومات، المؤتمر القومى السنوى الثالث عشر (العربى الخامس) لمركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٦، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م.

١٠- أحمد أبو زيد، المعرفة صناعة المستقبل، موقع المعرفة

http://www.mafhoum.com/press6/173145.htm

١١- أحمد بدر، تكنولوجيا المعلومات، دراسة تكامل المصادر الإلكترونية وحل المشكلات وتنمية الإبداع ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السنة ٢٠، العدد ٢، ابريل ٢٠٠٠.

١٢- أحمد بهاء الدين خيرى، رجاء إبراهيم سليم، تطوير المنظومة التعليمية فى إطار المعلوماتية المؤتمر العلمى السنوى الثانى الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، المعلوماتية ومنظومة التعليم فى الفترة من ٥ -٦ يوليو ٢٠٠٦م.

١٣- أحمد حسن الصغير، التعليم الجامعى فى الوطن العربى، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٤- أحمد سالم، عادل سرايا: منظومة تكنولوجيا التعليم، مكتبة الرشد، الرياض ٢٠٠٣م، ص ٢٦٠.

١٥- أحمد العجلان، معايير الجودة فى الخدمة الاجتماعية فى ظل المتغيرات الحديثة، ورقة عمل، اللقاء العلمى الخامس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م.

١٦- أسامة ماهر حسن، سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالى فى ضوء خبرات بعض الدول بما يتلاءم مع دواعى تطوير التعليم العالى فى مصر، المؤتمر الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربى لمجتمع المعرفة، تجارب ومعايير ورؤى المركز العربى للتعليم والتنمية، الجامعة العربية المفتوحة، القاهرة ١٣-١٥ يوليو ٢٠١٠م.

١٧- أسماء هارون، دور التكوين الجامعى فى ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقدى لسياسة التعليم العالى فى الجزائر، نظام LMD جامعة منتسوى، قسنطتبة، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، ٢٠١٠م، ص٥.

١٨- أشرف السعيد احمد محمد ، دور التعليم العالى فى مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة فى مصر ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد الثامن و الستون ، الجزء الأول ، سبتمبر ٢٠٠٨ م.

١٩- أكرم ناصر نظم إدارة المعرفة ودورها فى تفعيل عملية البحث والتطوير، مركز الدراسات والبحوث العلمية، المؤتمر الرابع حول آفاق البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الوطن العربى، دمشق، ١١-١٤ كانون أول ٢٠٠٦م.

٢٠- الأعسر، صفاء: تنمية الثقافة حق لكل طفل، مجلة الطفولة والتنمية، العدد الصفرى، المجلس العربى للطفولة، نوفمبر ١٩٩٩.

٢١- العلوانى حسن، إدارة المعرفة، المفهوم والمداخل والنظرية، المؤتمر العربى الثانى – الأردن – ٢٠٠٩م.

٢٢- الغريب زاهر إسماعيل، مؤتمر التخطيط الاستراتيجى لنظم التعليم المفتوح والالكترونى، إطار التميز إستراتيجية التطوير التكنولوجى، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ٢٧ ، ٢٨ مايو، ٢٠٠٦م.

٢٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، منهجية إدارة المعرفة، مقاربة تجريبية فى قطاعات مركزية فى دول الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤م.

٢٤- المؤتمر التربوى الثانى خصخصة التعليم العالى والجامعى، المجلد الثانى، مسقط، سلطة عمان، ٢٥-٢٧ رجب ١٤٢١هـ، أكتوبر ٢٠٠٠م.

٢٥- المتولى إسماعيل بدير "رؤية مستقبلية بكليات التربية فى ضوء إطار مرجعى للاعتماد الأكاديمى" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، قسم أصول التربية، ٢٠٠٤م.

٢٦- المنصف عبد الله ، مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة مساءلة اجتماعية ، محلية الإذاعات العربية ، تصدر عن إتحاد إذاعات الدول العربية عدد٣ ، ٢٠٠٥م.

٢٧- أمل عبد الرحمن السيد ، أثر تطبيق التوجه بالسوق علي رضاء عملاء المنظمات الخدمية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الواحد والسبعون ، السنة السابعة والأربعون ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٨م .

٢٨- أميمة عبد القادر أحمد الحسينى، دور الجامعة فى خدمة المجتمع، دراسة ميدانية مطبقة على جامعة المنيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، موزعة فى مكتبة كلية التربية، جامعة المنيا ٢٠٠١م.

٢٩- انشراح المشرفى: فاعلية برنامج التنمية التفكير الإبداعى لدى الطالبات لكلية رياض الأطفال – مجلة الطفولة والتنمية. ع ١٢- ٢٠٠٣.

٣٠- إيمان سعود أبو خضير: تطبيق إدارة المعرفة فى مؤسسات التعليم العالى "أفكار وممارسات" قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض المملكة العربية السعودية، ١٣-١٦ ذو القعدة ١٤٣٠هـ، الموافق ١-٤ نوفمبر ٢٠٠٩م.

٣١- باسم عناقره، فتحى الشرع، العنف الجامعى سلوك تربوى أم ثقافة تنظيمية وأثره على تسويق خدمات التعليم العالى الأردنى محليا وإقليميا، جامعة حيدارا، إربد الأردن، مجلة الأكاديمية العربية فى الدنمارك، دورية علمية، مجلة نصف سنوية بالتعاون مع جامعة المستقبل.

٣٢- بدر عبد الله الصالح: الإطار المرجعى الشامل لمراكز مصادر التعلم، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٤٦-٤٧.

٣٣- بوحفص مباركى، وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع، جامعة وهران، الجزائر، مؤتمر التعليم العالى ومتطلبات التنمية، ٢نوفمبر، ٢٠٠٧م.

٣٤- بيتر سكوت، ترجمة خالد العمرى، عولمة التعليم الجامعى، القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٥- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م.

٣٦- ------، نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

٣٧- توفيق عبد الرحمن، الإدارة بالمعرفة، تغير ما لا يمكن تغييره، مركز الخبرات المهنية بالإدارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٨- تيسر المصرى، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣ ، العدد الأول، ٢٠٠٧م.

٣٩- ثامر ياسر البكرى، إدارة التسويق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٢م.

٤٠- جبريل العريشى وفاتن بامفلح: نحو إنشاء مكتبة رقمية للدوريات العلمية العربية المحكمة www.kau.edu.sa/files/00/2433/research

٤١- ج.ع.م قانون الجامعات ولائحته التنفيذية، الطبعة الثانية عشر المعدلة، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، المادة الأولى ١٩٩٧.

٤٢- جامعة القاهرة، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة: انجازات المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة القاهرة، ١٩٩٧/ ١٩٩٨ القاهرة، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.

٤٣- ------، كلية الزراعة: دليل الوحدات ذات الطابع الخاص لكلية الزراعة بجامعة القاهرة، القاهرة مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

٤٤- جامعة الملك عبد العزيز، مركز تطوير التعليم الجامعى، وحدات المركز، وحدة التدريب والتنمية المهنية، ٢٠٠٩، ص١ Available: http/ctld.kau.salcontent.aspx?caccessed:51/10/2009

٤٥- جعفر سعيد البنا، وجيهة ثابت العانى، الثقافة المعلوماتية التى تريدها لطلبة الجامعات للمساهمة فى الحركة التنموية، مجلة الدراسات المستقبلية، السنة الرابعة، العدد الخامس، يوليو ٢٠٠٠م.

٤٦- حاتم فرغلى ضاحى، مستقبل التعليم الجامعى فى القرن الحادى والعشرين، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٤٧- حامد حجاج حامد الغامدى: واقع برامج الدورات والمحاضرات والمعارض العلمية الحرة فى مدارس مدينة الطائف، مجلة الدراسات العربية فى التربية وعلم النفس، مجلة عربية وإقليمية محكمة، المجلد الخامس، العدد الرابع، الجزء الثانى، أكتوبر ٢٠١١م.

٤٨- حامد عمار، تعليم الكبار فى سباق الموجة الحضارية التالية، مجلة آفاق جديدة فى تعليم الكبار، العدد الأول، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٩- حسام حمدي عبد الحميد ، نظام مقترح لتسويق تخصصات الدراسة باللغة الأجنبية بالجامعات المصرية فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة حلوان ، ٢٠٠٢م.

٥٠- ------، استخدام بطاقة الأداء المتوازن كمدخل لتقييم أداء مركز معلومات المصادر التربوية فى مصر فى ظل اقتصاد المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد السادس والستون، الجزء الثالث، يناير ٢٠٠٨م، ص١٩٠.

٥١- حسام محمد مازن "الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم، المؤتمر العلمى السابع عشر، مناهج التعليم والمستويات المعيارية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٥م.

٥٢- ------، الاتجاه المنظومى لتنمية مهارات التفكير المعرفية وفوق المعرفية لبناء مجتمع المعرفة العربى فى ضوء معايير الجودة الشاملة العالمية، مؤتمر المعلوماتية ومنظومة التعليم ، معد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٥ ، ٦ يوليو ٢٠٠٦م.

٥٣- حسن جربو ، تكنولوجيا المعلومات ، الأساليب وآفاق التطور ، ورشة العمل حول تكنولوجيا المعلومات وآفاقه المستقبلية جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا ، اليمن ٢٠٠٠م .

٥٤- حسن مظهر الرزو: مقومات الاقتصاد الرقمى ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت ، مجلة المعلومات العربية، تصدر عن مركز البحوث، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م.

٥٥- حسن محمود: مقدمة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية (مكتبة المعارف الحديثة، ١٩٧٩م.

٥٦- حسين محمود بشير، نحو جامعة مفتوحة مصرية، المؤتمر القومى السنوى التاسع (العربى الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعى، التعليم الجامعى العربى عن بعد، رؤية مستقبلية، من ١٧ – ١٨ ديسمبر ، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٥٧- حيدر عبد اللطيف حسين، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم فى الوطن العربى فى ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٩، عدد ٢١، ٢٠٠٤م.

٥٨- رئاسة الجمهورية: قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد ٤٠، أكتوبر ١٩٦٩، ص٨٥٣ المادة (٤٠١) انظر ملحق رقم (٧).

٥٩- رشدى طعيمة ، محمد سليمان البندري ، التعليم الجامعي بين رصد الواقع، ورؤى التطوير، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤م .

٦٠- رفيق محمود المصرى، تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، المجلد الحادى عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٧م.

٦١- زياد بركات، الفجوة بين الإدراكات والتوقعات لقياس جودة الخدمات، منطقة طولكرم التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٠م.

٦٢- سامية جابر، نعمات عثمان، الاتصال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٦٣- سعد عبد الله الزهرانى: مواءمة التعليم العالى السعودى لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية – الرياض – مطابع وزارة الداخلية ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٤م

٦٤- سعد غالب ياسين، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازورى العلمية، ٢٠٠٢م.

٦٥- ------، دور التعليم العالى فى تنمية صناعات المعرفة رؤية إستراتيجية، دار اليازورى العلمية، ٢٠١٢م.

٦٦- سعيد الصيفى الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، مجلة مستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢، ٢٠٠٦م.

٦٧- سلطان بلغيث: واقع ثقافة البحث العلمى الإبداعى فى جامعات العالم العربى، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد الثلاثون، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦م.

٦٨- سلوى أحمد سعيد ، اقتصاد المعرفة ودوره فى التعليم الجامعى لتطوير التعليم قبل الجامعى، المؤتمر القومى السنوى السادس عشر (العربى الثامن) لمركز تطوير التعليم الجامعى، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس ١٥ : ١٦ نوفمبر.

٦٩- سهام عميمور، المكتبات الجامعية ودورها فى تطوير البحث العلمى فى ظل البيئة الالكترونية، دراسة ميدانية، جامعة جيجل كلية العلوم الإنسانية، رسالة ماجستير، ٢٠١٢م.

٧٠- سهيل رزق دياب، المدرس الجامعى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين أدواره المتوقعة، سماته ومقوماته، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الذى تنظمه جامعة الإسراء الخاصة تحت عنوان المعلم فى الألفية الثالثة، رؤية آتية ومستقبلية، يناير ٢٠٠٦م، www.pdffactory.com.

٧١- شاكر محمد فتحى أحمد: الارتقاء بالهيئة التعليمية فى مؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى (صيغ التنمية المهنية نموذجا١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كلية التربية، جامعة عين شمس، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثانى عشر للوزراء المسئولين عن التعليم والبحث العلمى فى الوطن العربى، بيروت، ٦ -١٠ ديسمبر٢٠٠٧م.

٧٢- ------، الارتقاء بالهيئة التعليمية فى مؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى، المؤتمر الثانى عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، ٦ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩م.

٧٣- شبل بدران، أزمة الفكر التربوى المعاصر، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة.

٧٤- -----، كمال نجيب، التعليم الجامعى وتحديات المستقبل، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧٥- -----، التعليم الجامعى وتحديات المستقبل، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م.

٧٦- شريفة معدن، قوة المعرفة والتحول المجتمعى الجديد، بحوث المؤتمر العلمى الرابع، كلية العلوم التربوية، التربية والمجتمع والحاضر والمستقبل، جامعة جرش، الأردن، ربيع الأول ١٤٣٢هـ، ٢٩ – ٣١ آذار، ٢٠١١م.

٧٧- طارق عبد الرؤوف عامر ، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة فى خدمة المجتمع فى ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة ،مجله كليه التربية ، جامعه عين شمس ،٢٠٠٧م.

٧٨- طلال عتريس، التعليم العالى بين القيمى والوظيفى، المؤتمر التوجيهى الأول، التوجيه المهنى، بين سوق العمل والتخصص للجامعة فى لبنان، جمعية المركز الإسلامى للتوجيه والتعليم العالى، ٦ أيار ٢٠١٠م.

٧٩- طلعت عبد الحميد، عصام الدين هلال، تربية العولمة وتحديات المجتمع، دراسات فى الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية، فرحة للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨٠- عبد الحميد فايد، تسويق البحوث العلمية التكنولوجية والمصدر المستقبلى لتمويل ربط الجامعات بقضايا المجتمع، مؤتمر الجامعة بين المتطلبات والإمكانات المحلية والتجارب العالمية المنعقد بجامعة الزقازيق فى الفترة من ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١، القاهرة، جامعة الزقازيق.

٨١- عبد الرحمن أبو المجد رضوان، التعليم الجامعى الواقع وتحديات المستقبل، النموذج المصرى، عالم الكتب، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠٦م.

٨٢- عبد الرحمن أحمد صائغ، ومصطفى محمد متولى، واقع العلاقة بين قطاع التعليم العالى العام والقطاع الخاص بالدول الأعضاء فى مكتب التربية العربى الدولى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٥م.

٨٣- عبد الرحمن عبد السلام كامل، محمد عبد الرازق، التعليم الالكترونى كآلية من آليات تحقيق مجتمع المعرفة، دراسة تحليلية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية تصدرها جامعة صنعاء، المجلد ٣، العدد ١٢ ديسمبر، ٢٠٠٦م.

٨٤- -----،التعليم الالكترونى كآلية من آليات تحقيق مجتمع المعرفة، دراسة تحليلية بحث مقدم إلى المؤتمر والمعرض الدولى لمركز التعليم الالكترونى، حقبة جديدة فى التعلم والثقافة، جامعة البحرين، ٢٠٠٦م

٨٥- عبد القادر محمد عبد القادر ، التوجه بالتسويق لدي الوحدات الخاصة بالجامعات المصرية بالتطبيق علي وحدات جامعة المنصورة، من بحوث المؤتمر القومي الأول لتسويق الخدمات الجامعية، المنعقد فى الفترة ما بين ١٨-١٩ مارس ١٩٩٨، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة ١٩٩٨م .

٨٦- عبد الله الصعيدى، الاستثمار فى التعليم، التكلفة والعائد وبعض المؤشرات المتعلقة بالتكلفة والعائد، مؤتمر التخطيط الاستراتيجى لنظم التعليم المفتوح والالكترونى، الجزء الأول، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ٢٧، ٢٨ مايو ٢٠٠٦م.

٨٧- عبد الله قلش، المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى، ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الملتقى العلمى الدورى، لتكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة، جامعة حسية، ٢٧ -٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧م.

٨٨- عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر ، أداء الجامعات فى خدمة المجتمع وعلاقة بإستقلالها ، دراسة مقارنة فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة والترويج ، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٢٥ هـ ، ٢٠٠٤م.

٨٩- عدنان بدرى الإبراهيمى (٢٠٠٩) درجة فاعلية تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الأردنية لتحقيق الميزة التنافسية لجامعاتهم، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجمعية العلمية للكليات التربية فى الجامعات

العربيــة، أعضــاء الاتحــاد، كليــة التربيــة، جامعــة دمشــق، المجلــد السابع، العدد الثانى، ٢٠٠٩م.

٩٠- عـلاء زهيـر الرواشـدة، دور الجامعـة فـى خدمـة المجتمـع المحلـى مـن وجهـة نظـر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم، جامعة البلقاء التطبيقية، نموذجا، المجلد الثالث، العدد الأول، محرم ١٤٣٢هـ، يناير ٢٠١١م.

٩١- على السلمى، إدارة التميز، نماذج وتقنيات الإدارة فى عصر المعرفة، دار غريبة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢م.

٩٢- على بن حسن يعن الله، متطلبات التحول التربوى فى مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية فى ضوء تحديات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح) مجلة المعرفة، تصدر عن التربية العربية وعلم المستقبليات، العدد ١٧٥ شوال ١٤٣٠هـ، أكتوبر ٢٠٠٩م.

٩٣- عمر السياجى، استقلال الجامعة من الشعار والتطبيق "التربية المعاصرة" السنة الحادية عشر ، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٤م.

٩٤- فريـد راغـب النجـار، استراتيجيات التسـويق العـالمى بالجامعـات، المـؤتمر القـومى للتسـويق والخـدمات الجامعيـة، المجلـس الأعلـى للجامعـات، القـاهرة، ١٨ ، ١٩ مارس ١٩٩٨م.

٩٥- فهد سليمان الشائع، تطوير تعليم العلوم والرياضيات خطوة أولى فى بناء مجتمع المعرفة، مجلة المعرفة، تصدر عن وزارة التربية والتعليم ، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، العدد ١٦٩، ١٤٣٠هـ، ابريل ٢٠٠٩م.

٩٦- كمال نجيب، إصلاح التعليم فى مصر الواقع والتطلعات، منتدى الإصلاح العربى، مـؤتمر إصـلاح التعلـيم فـى مصـر مـن ٨ –١٠ ديسـمبر ، مكتبـة الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

٩٧- محسن محمود خضر، مجتمع المعرفة العربى إلى أين، مجلة أحوال المعرفة، شوال ١٤٢٨هـ، أكتوبر ٢٠٠٧م، العدد ٤٩.

٩٨- محمد إبراهيم أبو خليل، سياسة تطبيق اللامركزية فى التعليم، المؤتمر الخامس: مستقبل إصلاح التعليم لمجتمع المعرفة، تجارب ومعايير ورؤى المركز العربى للتعليم والتنمية، الجامعة العربية المفتوحة، القاهرة، من ١٣ -١٥ يوليو ٢٠١٠.

٩٩- محمد أبو الغار، إهدار استقلال الجامعات، القاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٠٠- محمد أحمد الرشيد، دور الجامعة فى خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن، ٢٠٠٥م.

١٠١- محمد جمال: أثر استخدام الحاسب الآلى فى المقررات الدراسية – رسالة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

١٠٢- محمد دياب، اقتصاد المعرفة أين نحن منه http://www.balagh.com

١٠٣- محمد سعد الدين بيان، ماهر الكردى، دور الجمعيات الأهلية فى خلق مجتمع المعرفة وتطويره سلوكيا، بحوث المؤتمر العلمى الرابع، كلية العلوم التربوية، التربية والمجتمع، الحاضر والمستقبل، جامعة جرش، الأردن، ربيع الأول ١٤٢٠هـ ، ٢٩-٣١ آذار ٢٠١١م.

١٠٤- محمد سلامة غبارى: المدخل إلى الخدمة الاجتماعية الإسلامية (خدمة الفرد) الإسكندرية – المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٥م.

١٠٥- محمد عابد الجابرى، ومحمد محمود الإمام، التنمية البشرية فى الوطن العربى، الأبعاد الثقافية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم٣ صادر عن

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٥م.

١٠٦- محمد على المرصفى: "رؤية حول استقلال الجامعات" الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان استقلال الجامعات فى مصر رؤية تحليلية، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٧م.

١٠٧- محمد على طه ريان، تدريب معلم الكبار وإعداده لمجتمع المعرفة، المؤتمر السنوى الثالث، معلم الكبار فى القرن الحادى والعشرين، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

١٠٨- محمد فتحى عبد الهادى، مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٠٩- محمد فريد الصحن ، تسويق الخدمات المهنية، دراسة استطلاعية لقياس اتجاهات الإدارة العليا بالشركات المصرية نحو الخدمات الاستشارية الجامعية، مجله كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد ٢، ١٩٩٧م .

١١٠- محمد متولي غنيمة ، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١م .

١١١- محمد مسعد ياقوت، القطاع الخاص ودوره فى دعم البحث العلمى فى دول مجلس التعاون الخليجى، ٢٠٠٧م.

١١٢- محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

١١٣- محمود حسين بشير ، نحن جامعة مفتوحة مصرية المؤتمر القومى السنوى التاسع العربي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي العربي عن بعد رؤية مستقبلية من ١٧-١٨ ديسمبر جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٢.

١١٤- محمود عبد الستار: استخدام مصادر المعلومات الالكترونية فى مجال المكتبات والمعلومات، دراسة تحليلية بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمى الرابع لقسم المكتبات بجامعة القاهرة، النادى العربى للمعلومات، ٣ -٤ أكتوبر، ٢٠٠٤م.

١١٥- محمود عبد المسلم الصليبى، الجودة الشاملة وأنماط القيادة التربوية وفقا لنظرية هيرسى وبلانشارد وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفى لمعلميهم، المملكة الأردنية الهاشمية، دار الحق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

١١٦- محيا زيتون، رؤية للتعليم العالى فى مصر من منظور الجودة والعدالة، جامعة الأزهر، فبراير، ٢٠٠٨م
www.pidegypt.org/download/2008

١١٧- مسحن أحمد الخضرى، اقتصاد المعرفة، مدخل تحليلى، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠١م، ص٥.

١١٨- مصطفى محمد عز العرب: إطار مقترح لفلسفة التعليم فى المرحلة الجامعية الأولى فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والقومية مؤتمر تطوير التعليم الجامعى، رؤية لجامعة المستقبل، جامعة القاهرة، ٢٢ -٢٤ مايو ١٩٩٩م.

١١٩- مصطفى محمود رمضان، دور الجامعة فى خدمة المجتمع والبيئة، المؤتمر القومى السنوى العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعى، التعليم العربى آفاق الإصلاح والتطوير، من ١٨-١٩ ديسمبر، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٢٠- منصور نايف ماشع العتبى، على أحمد حسن، تقويم برامج كلية التربية بجامعة نجران فى ضوء معايير NCATE المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد ١، العدد (٩) تشرين أول، ٢٠١٢م.

١٢١- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة، اليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، مطبوعات اليونسكو، ٢٠٠٥م .

١٢٢- مهرى أمين دياب، الجامعة ومجتمع المعرفة التحدى والاستجابة، المؤتمر الأول للمركز العربى للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، الجزء الأول، ٢٠٠٦م.

١٢٣- مهرى ذياب ونجوى جمال الدين، الجامعة ومجتمع المعرفة،التحدى والاستجابة فى مستقبل التعليم الجامعى العربى، رؤية تنموية، المؤتمر السنوى الأول المركز العربى للعلم للتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المنعقد فى الفترة من ٣-٥ مايو ٢٠٠٧م.

١٢٤- مهنى محمد إبراهيم غنايم: "نماذج لبعض مشروعات جامعة المنصورة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة" المؤتمر القومى السنوى السابع لمركز تطوير التعليم الجامعى، الجامعة فى المجتمع" فى الفترة من ٢١ -٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠، القاهرة،جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م.

١٢٥- ناجية قموح، إبراهيم مزرقلال، الشبكات الاجتماعية ودورها فى تبادل المعلومات بين الباحثين فى ظل مجتمع المعرفة، دراسة ميدانية، جامعة المسيلة، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى إطار لملتقى الوطنى حول شبكات التواصل الاجتماعى فى الوسط الأكاديمى فضاءات مطورة لإثراء عملية التعليم التفاعلى والتشاركى، ٣ ، ٤ فبراير ٢٠١٤م

١٢٦- نادية العارف، المركز السوقى للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الإسكندرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية تصدرها كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد ١، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠١.

١٢٧- ناهد عبد الله الموسى، إدارة المعرفة، مدخل لدعم لامركزية التعليم بالمملكة العربية السعودية، رؤية تنظيمية مقترحة، جامعة القصيم، المؤتمر العلمى الخامس، مستقبل التعليم العربى لمجتمع المعرفة، تجارب ومعايير ورؤى.

١٢٨- نبيل على العرب وعصر المعلومات ، الكويت، عالم المعرفة، ابريل ١٩٩٤م.

١٢٩- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات ، القاهرة، الوراق للنشر والتوزيع،٢٠٠٨م.

١٣٠- هانوسافولينى وإرميلى هالنيين، ورقة النقاش فى المنتدى الالكترونى حول التعليم الجامع والمنهج الجامع، المؤتمر الدولى للتربية الدورة الثامنة والأربعين، ٢٦ أكتوبر = ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩م.

١٣١- هناء قدري الخطيب ، تحسين صورة الخدمات التعليمية باستخدام نموذج الفجوات Servequal ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة بني سويف ، العدد الثالث ، ديسمبر ٢٠٠٧م .

١٣٢- وزارة الاقتصاد والتخطيط، وثيقة خطة التنمية السابعة، الرياض، ٢٠٠٤م.

١٣٣- وزارة التربية والتعليم التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة، ، ٢٩ سبتمبر، ٢٠٠٣م.

١٣٤- وزارة التعليم العالى، اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى، تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل، المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد بالقاهرة من (١- ٢٠٠٠/٢/١٤) القاهرة، وزارة التعليم العالى،٢٠٠٠م.

١٣٥- -----، المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى، مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات، القاهرة، ١٣، ١٤ فبراير، ٢٠٠٠م.

١٣٦- -----، الوظيفة الثالثة للجامعة، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

١٣٧- وفاء أحمد محمد، دور الجامعة فى تنمية المجتمع، دراسة حالة لجامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥م

١٣٨- ياسر عبد الله الغيبى: إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها فى الجامعات السعودية، دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، جامعة أم القرى، قسم الإدارة التربوية، مكة المكرمة، ٢٠٠٨م.

١٣٩- يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، رؤية مستقبلية للعلاقة بين سوف العمل ومخرجات التعليم التطبيقي والتدريبي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٢٤، العدد ٢، ٢٠٠٠م .

١٤٠- يوسف سيد محمد: التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، مدخل لتطوير التعليم الجامعى، دراسات فى التعليم الجامعى، العدد السادس، يونيو ٢٠٠٤م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

141- Craig shoemaker & Ray Muston: Institutions as "Marketing Oriented" Organization: the President as the Guiding force, Marketing Higher

Education , Aperiodie electronic, Newsletter to help you market your school, community college, or University, vol. XIII, No.2 February, 1999.

142- Dailey, lynn, et . al , understanding MBA consumer needs and The development of marketing strategy" ، Journal of marketing for Higher Education, Vol.16 issue 2, 2006.

143- Dave Chaffey: et al. Internet marketing (strategy)-implementation and practice) Third edition, England, 2006.

144- Furat.alwehda.gov.sy/archice.10/7/2007

145- http://www.afkaronline.org/arabic/articled/khedher.htm

146- http://www.neweconomy.index.org/introduction/html

147- Hubard. L Dean (arthor), Doherthy D Geoffrey (editor), total quality management in Higher Education: Learning from the factories, developing quality systems in Education Rutledge,2003, pp 78-79.

148- Jennifer, Rowley, "From Learning Organization to Knowledge entrepreneur" the Journal of knowledge Management, Vol.4, No.1.2000.

149- Kluges, Jurgen, Stein, Wolfram, Light, Thomas: "Knowledge Unplugged" Pal Grave, New York , 2001.

150- Koteler, Philip, & Armstrong. Gary, "Principles of marketing", 8th prentice Hal New Jersey, 2002.

151- Koung Julia, "Marketization and Privatization in education" international Journal of educational management, vol.20, 2000.

152- Maringe fleix "University marketing" perceptions, prachces and prospects in the less developed world" Journal of Marketing for Higher Education, vol 15Issue2 April 2000.

153- MC Grath John M, "Attitudes About Marketing in Higher Education: An exploratory study" Journal of Marketing for Higher Education, vol12, Issue1 , January 2002.

154- Michigan State University, Op, cit.

155- OECD, Know Lege Mana gament in the learning Society – education and Silks, OECD Publication Service, France, 2000 .

156- Pride, William, M. & Ferrell. O.C Marketing.2nd ed Houghton Mifflin Co. New York,2000.

157- Riel Miller , The future of the tertiary Education Sector، Scenaris of alearning Society The Oedc / Japanese

Seminar on future of universities, Tokyo, December (11-12) ، 2003 online http://wwwsimul,conf.com/oecd, Japan/docment.

158- Robert "Bob" S. Topor & Elizabeth "Liz" B. Pollard: Forces Driving change in Marketing Education, Op. cit , Vol. XIII, No.2 February, 1999.

159- Robert switzer , Does The university have a future ? virtual learning, The Market Model and The fate of The Professorate, 2000.

160- Schneeberger, Arthur, Skills for the knowlege and service Society : ternds determining future pre – Service and in – service VET needs, Europen journal of vocational training, vol, 2, No38 – May- Aug 2006, Eric: EJ752135 .

161- Voon, B.H., Servmo ; Ameasure for service – driven market orientation in higher education", journal of Marketing for Higher Education, vol, 19, Issuez, 2007.